◄ المنتصر: **هدفنا تشجيع المواطنين على التعامل مع الجهاز المصرفي**

◄ بنك الأمل.. **تجربة رائدة في التحول الرقمي والشمول المالي**

◄ **النقود الرقمية.. حلول متطورة ووسيلة فعالة لتحقيق الشمول المالي**

المصارف

YBA جمعية البنوك اليمنية Yemen Banks Association

Al-Masarif | مـارس 2022 | العدد (20)

المخاطر

والتحديات التكنولوجية المالية الحديثة

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with economic, financial and banking aspects

رمضان كريم

نهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك

50 عاما من الخبرة والثقة

البنك الأهلي اليمني

50 عام من الخبرة والثقة

01/517779 NBYBank.1969 NBYBank

بنك كل اليمنيين
Bank of all Yemenis..

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen

mastercard

البنك اليمني للإنشاء والتعمير
الفـــروع الإسلاميـة
Yemen Bank For Reconstruction & Development
Islamic Branches
البنك الأول في اليمن
The First Bank In Yemen

ويسترن يونيون

بطاقات
ماستركارد الائتمانية

الحسابات النقدية

نافذة عميل
خدمة الزبون عن بعد

المـــــوبايل
المصرفـــي

https:/www.facebook.com/YBRDYE
www.ybrdye.com YBRDYE

الرقم المجاني
8000022

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (20) مـــارس 2022

المشـــرف العـــام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـــر التحريـــر
فؤاد أحمد يحيى

عضوهيئة التحريـــر
قائد رمادة

العلاقـــات العامـــة
عبدالحميد المطري

الإخـــراج الفني والتنفيـــذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء
البريـــد الإلكترونـــي
ybanet@yemen-yba.com
الإعـــلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

برنامج (جوائز جواهر التجاري) يوزع 17 شقة منذ تدشينه في العام 2007

اتفاقية تعاون بين (مصرف اليمن البحرين الشامل) و(شركة الحزمي للصرافة)

الشيخ: مؤشرات كثيرة للتحول نحو الصيرفة الإسلامية

بنوك 06-16

عون: قرابة 95 ألف مساعدة نقدية صُرفت للمستفيدين في تطبيق (بيس)

بنك اليمن والكويت- إدارة الفروع الإسلامية يدرب كوادره على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يقوم بتحديث متكامل لجميع أنظمته

كتـــابـات

38 رشيد الحداد

36 يحيى السقاف

34 خالد جبر

40 محمد الرحومي

يواجه القطاع المالي والمصرفي في بلادنا الكثير من المعوقات والتحديات التي تؤثر على أدائه، وتحد من قدرته على تقديم الخدمات المالية المطلوبة لعملائه ولجمهور المتعاملين، وتبطئ مسيرته نحو تحقيق الشمول المالي في البلاد.

النقود الرقمية..
حلول متطورة ووسيلة فعالة لتحقيق الشمول المالي

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية

ولعل الأزمة الخانقة في السيولة النقدية التي ألقت بظلالها على النشاط المالي والمصرفي منذ فترة تمثل نموذجاً حياً للصعوبات التي تعترض سبيل التطوير في القطاع.

ومثلما كان ظهور أزمة السيولة النقدية قد ارتبط بالتطورات المتسارعة للأزمة السياسية وبرزت كإحدى المضاعفات الضارة لها يرى الكثيرون أن أمر انفراجها أو وضع المعالجات الصائبة لها أصبح مرتبطاً إلى حد كبير بالتفاهمات السياسية والتوافق بين أطراف الصراع ، وهو الأمر الذي لا تلوح في الأفق علامات تبشر بإمكانية تحققه في القريب العاجل.

ومع ذلك فلم تتوقف المحاولات الجادة من قبل السلطات النقدية المعنية بالإشراف والتنظيم للنشاط المالي والمصرفي لتطوير حلول مناسبة ومعالجات صائبة تساعد المؤسسات المالية والمصرفية على الاستمرار في تقديم الخدمة وتحد من الصعوبات والأعباء الإضافية التي ألقيت على كاهل تلك المؤسسات كمضاعفات لتلك الأزمة.

ومهما كانت أوجه القصور في الإطار التنظيمي والضعف في البنية التحتية التكنولوجية، فلا شك أن اتجاه السلطة النقدية إلى تطوير أنظمة الدفع الإلكترونية والترخيص للبنوك والشركات المالية بتقديم خدمات الدفع الإلكتروني في إطار ضوابط فعالة، تمثل إحدى المعالجات العملية الهادفة إلى تجاوز مضاعفات أزمة السيولة أو الحد منها.

وتعتبر خدمة النقود الإلكترونية أو "الموبايل موني" إحدى الخدمات المالية المتطورة التي يعتمد عليها الكثير من المتعاملين في تنفيذ المدفوعات بسهولة ويسر وتكلفة أقل ، خاصة في البلدان النامية، حيث يتعذر على الكثير من الناس الوصول إلى موقع الخدمة المالية أو المصرفية، وعلى وجه التحديد أولئك القاطنين في الأرياف والذين لا سبيل أمامهم للاستفادة من الخدمات المتاحة لساكني المراكز الحضرية، مما يضفي عليها أهمية كبيرة في خدمة السواد الأعظم من السكان وتحقيق الشمول المالي في البلاد.

تعتبر خدمة النقود الإلكترونية أو (الموبايل موني) إحدى الخدمات المالية المتطورة التي يعتمد عليها الكثير من المتعاملين في تنفيذ المدفوعات بسهولة ويسر وتكلفة أقل

لزيادة حصته السوقية وتحسين عملياته المصرفية..

البنك اليمني للإنشاء والتعمير يقوم بتحديث متكامل لجميع أنظمته

نجح البنك اليمني للإنشاء والتعمير في تحديث نظام (T24) المصرفي من شركة (Temenos) إلى الإصدار (R20) ضمن خطة البنك الاستراتيجية لزيادة حصته في السوق ودفع النمو المستدام من خلال تحسين عملياته المصرفية وخفض التكاليف التشغيلية.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ حسين فضل هرهره : إن التحديث إلى الإصدار (R20) يدعم البنك في تقديم منتجات مصرفية متميزة للأفراد والشركات ، والحسابات والودائع والقروض لكل من فروع البنك التجارية وفروعه الإسلامية . مؤكداً أن إمكانيات نظام (T24) من شركة (Temenos) ستساعد البنك اليمني في تقديم وظائف وخدمات جديدة وسريعة ، كما أنها ستدعم خطة البنك لتحسين خدماته ومتطلباته المحلية المتغيرة ، إضافة إلى أن النظام الحديث سيساهم في زيادة حصة البنك في السوق ودفع النمو المستدام من خلال تحسين عملياته المصرفية وخفض التكاليف التشغيلية.

وأوضح رئيس مجلس إدارة البنك أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير هو البنك الأول في اليمن الذي قام بتطبيق أنظمة ومنتجات شركة (Temenos) منذ بداية عام ٢٠١٠ بنجاح في الإدارة العامة وجميع فروعه . كما قام بتطبيق نظام شركة (Temenos) بمنتجاته الإسلامية المتكاملة مع افتتاح فروع البنك الإسلامية منذ عام 2014.

من جهته أكد مدير عام البنك الأستاذ/ مدين عبدالجليل أن البنك قام بتنفيذ هذا التحديث من خلال كوادره الإدارية والفنية المحلية حيث قام المعنيين بالانتقال إلى الإصدار الجديد في الوقت المناسب والمتزامن مع خطة البنك الموضوعة مؤخراً ، بشكل سلس وناجح رغم الظروف الصعبة و الطارئة التى تمر بها بلادنا .

وأوضح الأستاذ مدين عبدالجليل أن عملية التحديث والانتقال مرت بمراحل فنية وبعد إجراء مئات الاختبارات والفحوصات العملية لضمان صحة أعمال التحديث.

مشيرا إلى أن البنك قام بتأهيل كوادره قبل البدء بعملية التحديث ليتمكنوا من تنفيذ عملية التحديثات ، التي تندرج في إطار خطة البنك الهادفة إلى تحديث القاعدة الأساسية للأجهزة المركزية الرئيسية المتواجدة في البنك والتي تعتبر من أفضل الأجهزة وأحدثها وتتوافق مع استخدام الأنظمة المتطورة وعملية الربط في الشبكات كما توفر هذه الأنظمة الحديثة سرية وأمن البيانات إضافة إلى تنفيذ الأعمال بصورة سلسة وسريعة .. وتقديم أفضل خدمة للعميل و تطبيق كافة الأنظمة والتطبيقات الإليكترونية الحديثة.

وأضاف مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير الأستاذ مدين عبدالجليل: "إن قيام البنك بتوفير أنظمة عالمية من شركة (Temenos)، التي تتمتع بسمعة عالمية في توفير حلول برامج مالية قوية ومبتكرة ولها حضور واسع في جميع أنحاء العالم ، و تنفيذ هذا التحديث إلى (R20) سيسهم في تحقيق قفزة إلى الأمام نحتاجها في الوقت الراهن لتعزيز حصتنا في السوق وتقديم خدمات ومنتجات أفضل لعملائنا في إطار المنافسة الكبيرة التي يشهدها القطاع المصرفي.

مؤكداً أن هذه التحديثات التي أجريت مؤخراً على النظام في البنك ستمكنه من تصميم منتجات وفقًا للمتطلبات المحددة وكذا متطلبات البيئة المحلية ، حيث سيسهل الارتباط مع الشركات والمؤسسات ضمن تكامل خدمات القطاع المصرفي والمالي في البلاد .

مشيراً إلى أنه قد تم الإعداد لهذا التحديث جيدًا مسبقًا بحيث تسهل عملية تنفيذه بالكامل دون أي عوائق كبيرة.

مثمناً دور الموظفين وفرق العمل العملية والفنية من مختلف إدارات و كفروع البنك بمن في ذلك إدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الخدمات الإلكترونية لتفانيهم في العمل على مدار الساعة لإكمال التنفيذ باحترافية وتميز ".

الجدير بالذكر أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير لعب دوراً مهماً في بناء الاقتصاد الوطني ودعم القطاع العام والمختلط والخاص وإرساء دعائم الاقتصاد الحديث منذ البدايات الأولى للثورة اليمنية منذ إنشائه في العام 1962 وتربع على عرش البنوك اليمنية الحديثة من خلال التوسع والانتشار حيث بلغ فروع عدد فروع البنك 43 فرعاً موزعة على مختلف محافظات الجمهورية.

كما يُعد البنك اليمني أنموذجاً للمؤسسات الحكومية التي استطاعت أن تحقق النجاحات وتصنع التغيير الإيجابي في واقع اليمن وتقدم خدمات متطورة للإنسان والوطن.

رئيس مجلس إدارة البنك الأستاذ/ حسين فضل هرهرة: **الإصدار (R20) يدعم خطة البنك لتقديم منتجات مصرفية متميزة**

مدير عام البنك الأستاذ/ مدين عبدالجليل: **البنك قام بتنفيذ التحديث إلى الإصدار الجديد من خلال كوادره الإدارية والفنية المحلية**

رَمَضَان كَريم
وكل عام وانتم بخير
أعاده الله علينا وعليكم
بالخير والمسرات
YKB

بنك اليمن الدولي يدرب طلاب الجامعات على أساسيات العمليات المصرفية

صنعاء/ المصارف/ خاص:

نفذ بنك اليمن الدولي برنامجاً تدريبياً لطلاب الجامعات اليمنية في مجال أساسيات العمليات المصرفية.

هدف البرنامج الذي أقيم خلال الفترة " 15 – 16 مارس 2022 إلى رفد 45 طالباً بمعارف ومهارات لتمكينهم من تحقيق أداء أكثر فاعلية في تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية وتحقيق رضاء العملاء وبما يحقق أهداف البنوك ويساعد في مواجهة التحديات والمخاطر الماثلة أمام عمليات القاعة المصرفية.

وفي الاختتام أكد مدير عام بنك اليمن الدولي الأستاذ عمر راشد أن هذه البرامج التدريبية التي ينفذها البنك لتأهيل طلاب الجامعات في الجوانب المصرفية تأتي في إطار النهوض بمسؤوليته الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال رعاية العديد من المشاريع في مختلف المجالات وتمكين الطلاب والشباب للانطلاق إلى سوق العمل بكل ثقة واقتدار .

وحث راشد الطلاب على تطبيق كل ما تلقوه من معارف ومهارات في الواقع العملي والميداني بما يسهم في تطوير العمل المصرفي.. مبدياً استعداد قيادة البنك لتقديم كافة التسهيلات اللازمة لهم.

فيما أوضحت مدير إدارة التدريب والتوظيف في بنك اليمن الدولي الأستاذة حنان الحمودي أن هذه البرامج تأتي في إطار تعزيز دور البنك نحو المسؤولية المجتمعية الهادفة إلى تعريف وتمكين طلاب الجامعات في مختلف التخصصات المالية والمصرفية في كيفية التعامل مع الخدمات في البنوك.

ولفتت إلى أن المشاركين تعرفوا على الكثير من المصطلحات والمفاهيم المصرفية المتمثلة في الحسابات البنكية والودائع المصرفية وسياسات وإجراءات عمليات القاعة المصرفية إضافة إلى ماهية وآلية الخدمات الاليكترونية بشكل دقيق.

وبينت أن البرامج المقدمة من قبل بنك اليمن الدولي لطلاب الجامعات تهدف في الأساس إلى نشر الثقافة المصرفية بين أفراد المجتمع.

وفي ختام البرنامج التدريبي الذي قدمه المدرب الوطني المحترف مراد فاروق عبده طاهر قام مدير عام البنك الأستاذ عمر راشد بتوزيع الشهادات على الطلاب المشاركين.

نحو تحقيق تنمية مستدامة..

«كاك بنك» يشارك في رعاية مؤتمر الاستثمار في الحديدة

شارك بنك التسليف التعاوني والزراعي "كاك بنك" في رعاية مؤتمر الاستثمار، الذي عقد بمحافظة الحديدة في الـ 9 من مارس 2022 بحضور عدد من المستثمرين ورجال المال والأعمال.

وجاءت مشاركة البنك برعاية المؤتمر في إطار توجهاته الاستراتيجية للشراكة مع القطاعات الاقتصادية وتحقيق تنمية مستدامة ، من خلال البرامج التي يقدمها البنك في هذا الإطار، ومنها "خدمة إنجاز" وهي خدمة تقديم للمشاريع الاستثمارية التنموية، التي يسعى من خلالها البنك للعب دور استراتيجي في دعم الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة، وتأتي منسجمة مع أهداف المؤتمر لخلق بيئة استثمارية جاذبة من شأنها تنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو المستدام.

يشار إلى أن المؤتمر الذي مثّل "كاك بنك" فيه عدد من مدراء فروع البنك بالمحافظة، قد حظي بتغطية إعلامية واسعة على النطاق المحلي، كما شهد حضوراً نوعياً لعدد من رجال المال والأعمال، وممثلي الشركات الصناعية والتجارية.

تدشين الدورة الـ12 من مشروع الحوالات النقدية الطارئة عبر بنكي الأمل والكريمي

تم يوم 8 مارس الجاري، في العاصمة صنعاء تدشين الدورة الـ 12 من مشروع الحوالات النقدية الطارئة الممول من منظمة اليونيسف والبنك الدولي عبر بنك الأمل للتمويل الأصغر وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي، وقد دشن الدورة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، سالم عبيد بن ضبيع، ولفت الوزير إلى أن المستفيدين من الحوالات النقدية الطارئة الممولة من البنك الدولي ومنظمة اليونيسف يبلغ مليون و500 ألف مستفيد مقيد في كشوفات صندوق الرعاية الاجتماعية، يتوزعون على 22 محافظة و331 مديرية ويعيلون قرابة 10 ملايين شخص وبمبلغ إجمالي 34 مليارا و100 مليون ريال.

وفي التدشين، الذي حضره المدير التنفيذي لبنك الأمل للتمويل الأصغر محمد صالح اللاعي، أكد المدير التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية أمير الوريث أن المرحلة الثانية عشرة هي امتداد للمراحل السابقة من مشروع التحويلات النقدية، موضحاً أن صندوق الرعاية الاجتماعية يبذل كل الجهد لتسهيل مهمة الصرف لكل المستفيدين عبر بنك الأمل للتمويل الأصغر وبنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي بسهولة ويسر دون أية إشكاليات ، لافتاً إلى أن عملية الصرف الإيصالي لبعض المستفيدين في منازلهم قد بدأت في الخامس من مارس الجاري.

حضر التدشين مدير عام تنمية المستفيدين في صندوق الرعاية الاجتماعية عرفات الصالحي ومديرة صندوق الرعاية في أمانة العاصمة جميلة المطري ومساعد المدير التنفيذي لبنك الأمل غمدان عون.

في إطار مسؤوليته الاجتماعية..

بنك سبأ الإسلامي يساهم في رعاية مشاركة منتخبنا الوطني للملاكمة في بطولة آسيا للشباب والناشئين المقامة في الأردن 2022

ساهم بنك سبأ الإسلامي في رعاية منتخبنا الوطني للملاكمة فئة الشباب والناشئين للمشاركة في بطولة آسيا للملاكمة، التي أقيمت في العاصمة الأردنية عمان، وذلك في إطار التزام البنك وحرصه المستمر على دعم ورعاية المبادرات الشبابية والمجتمعية الفاعلة، سواء كانت رياضية أو تعليمية أو اقتصادية. وقد صرح مدرب المنتخب الكابتن فيصل الحسيني أن مشاركة منتخبنا تأتي في ظروف استثنائية تعيشها الرياضة في بلادنا، وأن الغرض من المشاركة التعرف على قدرات ومهارات المنتخبات المشاركة، ليستفيد المنتخب من مهاراتهم في الملاكمة.

مشيرا إلى أن المنتخب يتكون من ثلاثة من أبطال الملاكمة في بلادنا وهم اللاعب اسحاق صالح العمودي وزن 54 فئة الشباب واللاعب محمد غازي الواحدي وزن 50 فئة الناشئين واللاعب شعبان صالح القيداني وزن 52 فئة الشباب.

فيما أكد المدير الفني للمنتخب اليمني للملاكمة الكابتن محمد العطاب، أن المشاركة كانت إيجابية وأن المنتخب احتك بالمنتخبات المشاركة، واستفاد الكثير من المهارات التي سوف تفيدهم في المشاركات القادمة، وقد أثنى على مساهمة البنك في رعاية المنتخب معتبرا ذلك لفتة مسؤولة من البنك تجاه المجتمع ومبادراته المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن البنك رعى ودعم أكثر من 15 ألف من المشاركين في الفعاليات التعليمية والمبادرات المجتمعية، خلال العام المنصرم 2021 .

اتفاقية تعاون بين (مصرف اليمن البحرين الشامل) و(شركة الحزمي للصرافة والتحويلات)

أبرم مصرف "اليمن البحرين الشامل" اتفاقية تعاون مع "شركة الحزمي للصرافة والتحويلات" تمكن عملاء خدمة المحفظة الإلكترونية "شامل موني" من إجراء عمليات السحب والإيداع وكذا إرسال الحوالات من تطبيق "شامل موني" عبر شبكة حزمي تحويل.

وأوضح الأستاذ/ أمين محمد الريمي- مساعد مدير عام "مصرف اليمن البحرين الشامل" لمساندة الفروع، أن المصرف يهدف إلى مواكبة التحول الرقمي وتطوير الخدمات المالية المقدمة للعملاء عبر أنظمة حديثة وآمنة وذات مواصفات ومزايا متعددة، إيماناً منه بضرورة مواكبة التطور التكنولوجي في تقديم الخدمات المالية والمساهمة الفاعلة في تحقيق الشمول المالي في البلاد، وبناء على ذلك فقد تم التعاقد مع الإخوة في "شركة الحزمي للصرافة" والمالكة لشبكة "حزمي تحويل" والمنتشرة في عموم المدن والمحافظات اليمنية وعبر وكلائها الذين يفوقون ألفي وكيل، لتسهيل عمليتي السحب والإيداع للعملاء من أي مكان وعبر أي وكيل لخدمة "حزمي تحويل"، حيث وقد تم الانطلاق بالخدمة وأصبحت متاحة لجميع عملاء "شامل موني".

وبإمكانهم السحب أو الإيداع عبر فروع ومكاتب المصرف أو عبر أي وكيل لشبكة "حزمي تحويل" ، كما أنه بالإمكان إرسال الحوالات من تطبيق "شامل موني" واستلامها عبر أي وكيل لشبكة حزمي تحويل، مشيراً إلى أنه يتم حاليا التنسيق للربط مع شبكات أخرى إلى جانب شركة الحزمي.

وأكد أن هذه التطورات تأتي ضمن أهداف المصرف لتوسيع خدماته لتشمل جميع مناطق الجمهورية اليمنية ولتسهيل وصول العملاء إلى كافة الخدمات التي يقدمها المصرف.

وبيّن مساعد المدير العام لمساندة الفروع

● أمين محمد الريمي

الأستاذ أمين محمد الريمي، أن للمصرف طموحات وخططاً مستقبلية عديدة سيقوم من خلالها بتطوير منتجاته وخدماته بما يلبي تطلعات عملائه ويساهم في عملية التحول الرقمي للاقتصاد الوطني بشكل عام.

وفي السياق ذاته قال الأستاذ محمد حمود السامعي، مدير إدارة النقود الالكترونية في المصرف: إن المحفظة الالكترونية "شامل موني" دشنت عمليات السحب والإيداع لعملائها بالتوقيع على اتفاقية تعاون مع شركة الحزمي للصرافة والتحويلات المالية "حزمي تحويل" لربط نظام وكلاء شبكة الحزمي تحويل مع المحفظة الالكترونية "شامل موني"، حيث يمكن الآن لجميع عملاء "شامل موني" القيام بعمليات السحب والإيداع، كما يمكن للعملاء القيام بالإرسال من المحفظة واستلامها عبر أي وكيل حزمي تحويل.

قام بتوقيع الإتفاقية عن مصرف اليمن البحرين الشامل الأستاذ إبراهيم النقيب ، نائب المدير العام للعمليات، والأستاذ أمين محمد الريمي مساعد المدير العام لمساندة الفروع، وعن شركة الحزمي للصرافة والتحويلات، الدكتور خالد الحزمي، رئيس مجلس الإدارة، والأخ إبراهيم الحزمي المدير التنفيذي للشركة.

صندوق النقد العربي يُصدر العدد الثالث من (نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية)

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي كمركز متميّز للمعرفة وبناء القدرات على صعيد أنشطة تطوير القطاع المالي وبشكل خاص تطوير قطاع التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكذلك تعزيز النشاط الإعلامي لإبراز الإصلاحات الاقتصادية والمالية بالدول العربية، أصدر صندوق النقد العربي العدد الثالث من (نشرة التمويل الإسلامي بالدول العربية).

تناولت افتتاحية العدد موضوع التمويل الاجتماعي الإسلامي ودوره المأمول في تحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بالدول العربية، بشكل خاص في ظل ظروف جائحة (كوفيد19-) وما بعدها ، وكذلك الدور المأمول لقطاع التمويل الإسلامي في تحقيق التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد الجائحة ، حيث يعزز التمويل الإسلامي قيم العدل والتكافل والتوازن بين أفراد المجتمع الواحد، وأيضا بين المجتمعات، بل يجعل تلك القيم صلب اهتمامه، ويمنع كل ما من شأنه الإضرار بأطراف التعاملات الاقتصادية والمالية مهما كان نوعها، بالتالي يتوقع منه الإسهام بشكل فعال في مساعدة متخذي القرار لتحقيق هدف التعافي وتقليل الآثار الاقتصادية للجائحة.

وتناول العدد ، في الجزء الخاص بالموضوعات التشريعية ، تجربة جمهورية مصر العربية في تبني وتطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية، حيث يتوقع أن تصبح مصر أحد قادة قطاع التمويل الإسلامي بالقارة الإفريقية في ظل ما يشهده القطاع من مبادرات يتبناها البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية، والتي شملت قطاع البنوك والتأمين، وأسواق رأس المال ، واستعرض العدد أيضاً أهم القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالصناعة المالية الإسلامية التي صدرت بمصر.

كما تم تخصيص (نافذة على الدول العربية) لاستعراض أهم ما تناوله التقرير الصادر عن مجموعة العمل الإقليمية العربية للتقنيات المالية الحديثة بصندوق النقد العربي بعنوان: (التقنيات المالية الحديثة في الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة: المتطلبات والفرص والتحديات)، حيث حدد التقرير مجموعة من مجالات التركيز الأساسية شملت كلاً من: التمويل الاجتماعي، والشمول المالي، والامتثال، وخدمة العميل.

عشرون عاماً

من الخبرة المصرفية

مصرف اليمن البحرين الشامل
(بنك إسلامي)
Shamil Bank
of Yemen & Bahrain

20 YEARS
عشرون عاماً
من الخبرة المصرفية

الرقم المجاني
8000830
@shamil bank
Like

بنك اليمن والكويت- إدارة الفروع الإسلامية يدرب كوادره على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الارياني

البرنامج اشتمل على محاضرات مكثفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

صنعاء/ المصارف/ خاص:

أطلقت إدارة الالتزام برنامج أكاديمية الالتزام Compliance Academy في بنك اليمن والكويت برنامجاً توعوياً خاصاً بنشر ثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لجميع موظفي بنك اليمن والكويت الإسلامي بمختلف مستوياتهم الإدارية.

وأوضحت مدير إدارة الالتزام في بنك اليمن والكويت الأستاذة/ لينا الإرياني، ومديرة القوانين الدولية في الالتزام الأستاذة بثينة العلفي لمجلة (المصارف).

بن شباء

تعريف المتدربين بمفهوم إدارة الالتزام وجرائم تمويل الإرهاب من أهداف البرنامج الأساسية

إن البرنامج اشتمل على محاضرات مكثفة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 102 والذي يحتوي على مؤشرات الاشتباه وآلية الإبلاغ وحالات عملية لجرائم غسل الأموال وغيرها من المواضيع الهامة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وبرنامج الالتزام والتعرف على المفاهيم الأساسية وفقا للمعايير والمحلية في ذات المجال.

وأشارت إلى أنه تم التركيز في البرنامج على العناية الواجبة المعززة تجاه العملاء وتصنيفاتهم وبرنامج الخصوصية وحماية البيانات 101 وبرنامج مكافحة الاحتيال وحماية المستهلك وكذا برنامج الحوالات الخارجية والسويفت والاعتمادات والتحاصيل المستندية والبنوك المراسلة بالإضافة إلى برنامج قانون الفاتكا وبرنامج العقوبات وقوائم الحظر الدولية.

وأكدت أن بنك اليمن والكويت يعتبر أول بنك يؤهل 16موظفاً حاصلاً على شهادة الكامز CAMS أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.. مبينة أن فريق إدارة الالتزام من بنك اليمن والكويت قام بتقديم البرنامج الأكاديمي بالتنسيق مع قسم التدريب- إدارة الموارد البشرية.

من جانبه أشار مدير الموارد البشرية والخدمات الإدارية في بنك اليمن والكويت الفروع الإسلامية الأستاذ وهيب علي بن شباء إلى أهمية هذا البرنامج والذي استمر لمدة 8 أيام وبإجمالي عدد 22 ساعة تدريب واستهدف 62 متدرباً ومتدربة في البنك وفروعه.

ولفت إلى أنه تم خلال البرنامج تعريف المتدربين بمفهوم إدارة الالتزام وكذا جرائم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالإضافة إلى استيعاب المتدربين الكثير من المفاهيم المتعلقة بوسائل غسل الأموال وطرق مكافحتها وفق المعايير الدولية والقوانين واللوائح والتشريعات المحلية والخارجية.

وأوضح أنه تم تعريف المتدربين بأهمية حماية بيانات البنك والعملاء وحماية بيانات المستهلك بالإضافة إلى التوعية بطرق مكافحة عمليات الاحتيال والتعرف على آلية عمل الحوالات الخارجية ومتطلبات البنوك المراسلة.

وأفاد بأن المتدربين خضعوا للاختبار في نهاية البرنامج واجتازوه جميعاً بنجاح وهذا يدل على مدى حرصهم واهتمامهم بمكافحة غسل الأموال.

YKB
الإسلامي

بنك اليمن والكويت الإسلامي

وجهتك المالية **بضوابط شرعية**

حساب I Social

فيد رواتب موظفيك وانت في **مكتبك**

إنترنت بنك

موبايل بنك

حساب I Worker

Ye'ah Money

بطائق الإنترنت

MoneyGram

ياه موني

موني جرام

خدماتنا
Our services

فروعنا

الفرع الرئيسي

فرع ش تعز

فرع صعدة

yki-bank.com

الرقم المجاني 8008002

info@yki-bank.com

رغم كونه من البنوك الحديثة تأسيساً في اليمن حيث تم تأسيسه في يناير من العام 2009 ورغم عمره القصير الذي لا يتعدى الـ 14 عاماً أصبح بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن أول بنك تمويل متخصص في المنطقة العربية يقدم خدمات مالية متنوعة للأسر الفقيرة وأصحاب المشاريع الصغيرة والصغرى من خلال 17 فرعاً وأكثر من 5 آلاف نقطة خدمة، إضافة إلى تقديم خدماته غير المالية للشباب ورواد الأعمال عبر مؤسسة الأمل للتدريب وريادة الأعمال .. مزيد من التفاصيل في سياق التقرير التالي..

بنك الأمل للتمويل الأصغر

تجربة رائدة في التحول الرقمي وتحقيق الشمول المالي

للبنك تجاربه المالية المصرفية المتعددة وتطويراته المهنية والفنية الابتكارية البارزة وهو البنك الحاصل على 7 جوائز دولية في مجال الابتكار في الخدمات المالية والشمول المالي.

تجارب متميزة

أبرز تجارب البنك الابتكارية تمثل في تطوير منتج التمويل الإلكتروني الفريد من نوعه محليا وإقليميا، وهو منتج تمويل عبر خدمة النقود الالكترونية (PYes) لتوسيع أنشطة المشروعات التجارية والخدمية في تقديم خدمات الدفع الإلكتروني وسداد فواتير الخدمات.

لم تتوقف النجاحات المتتالية والمتميزة عند حد معين، فلا تزال عجلة التطوير في بنك الأمل للتمويل الأصغر مستمرة، وفي هذا السياق تأتي تجربة البنك الرائدة المتمثلة في رسم وتنفيذ خطط واستراتيجيات الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف التحول الرقمي والشمول المالي وتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية ، حيث يسعى البنك إلى تحقيق هدف الشمول المالي الأوسع والانتشار الأكبر وابتكار منتجات جديدة تصل إلى عمق الريف اليمني المحروم من الخدمات المالية، إضافة إلى توسيع علاقاته مع المؤسسات المالية خارج حدود اليمن لتقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية لأكبر عدد ممكن من شريحة عملائه.

ثلاث مراحل

الأستاذ/ غمدان عون مساعد المدير العام في بنك الأمل للتمويل الأصغر تحدث عن تجربة البنك الهادفة إلى الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية وتحقيق الشمول المالي قائلاً : هناك ثلاث مراحل للاستفادة من التكنولوجيا المالية في توسيع الشمول المالي.

المرحلة الأولى : تتمثل في تطوير الخدمات المالية الرقمية ومن أمثلتها تحويل الأموال وسداد فواتير الخدمات والإيداع والسحب النقدي والتسوق والادخار. أما المرحلة الثانية : فتتمثل في أن تتحول التكنولوجيا المالية الرقمية لتصبح توجهاً اقتصادياً للدولة وقد لاحظنا الكثير من الدول التي قطعت أشواطاً في هذا الجانب فمثلا في السويد أصبحت المواصلات العامة بالبطائق وفي استراليا تم وضع أسقف للشراء النقدي وفي الصومال تم مواجهة التضخم بالنقود الالكترونية وأصبحت الصين تعتمد على تطبيقات التكنولوجيا الرقمية عبر الهاتف المحمول في عملية الشراء.

أما المرحلة الثالثة المبنية على المرحلتين الأولى والثانية : فتتمثل في خلق دوافع للشمول المالي وكانت من نتائج هذه الدوافع أن أصبحت المدفوعات الرقمية في السويد أكثر من المدفوعات النقدية, وأن أصبحت 96% من الأسر الكينية تمتلك على الأقل حساباً واحداً وأن أصبح 40% من سكان الصومال يستخدمون التحويلات عبر الهاتف المحمول.

الأستاذ/ غمدان عون
مساعد المدير العام

قرابة 95 ألف مساعدة نقدية تم صرفها عبر الحسابات الالكترونية للمستفيدين في تطبيق (بيس)

تعزيز الشمول المالي في اليمن

ولتحقيق هدف الشمول المالي الأوسع في اليمن عبر التكنولوجيا الرقمية أكد الأستاذ غمدان عون على أهمية وضرورة العودة إلى المفهوم السابق المتمثل في الثلاث المراحل لتحقيق الشمول المالي بالإستفادة من التكنولوجيا الرقمية .. وأولى هذه المراحل تتمثل في تنويع الخدمات المالية الرقمية مثل تطبيقات الهاتف المحمول ومنصات الانترنت ومنصات التجارة العالمية ونقاط البيع وبطائق الائتمان وبطائق الدفع المسبق .

وبيّن عون أن اليمن قد شهدت خلال الفترة الأخيرة سباقاً في تطوير الخدمات المالية الرقمية، حيث دخلت العديد من الشركات المالية والتقنية هذا المجال من أجل تطوير خدمات مالية رقمية عبر الهاتف المحمول .

مشيراً إلى أن هذا الحراك في تطوير الخدمات المالية الرقمية في السوق اليمني يتطلب تفعيل الجهود الحكومية من خلال توسيع البنية التحتية ووضع القوانين والتشريعات ورقمنة التعاملات المالية الحكومية ووضع حوافز لتشجيع البنوك والتجار والشركات التقنية الرقمية لدخول هذا المجال فضلا عن القيام بالحملات التوعية.

وأضاف قائلاً : "متى ما تمكنا من تنويع الخدمات المالية الرقمية وتفعيل الجهود الحكومية في هذا الإطار سنصل إلى الهدف المنشود المتمثل في تحقيق شمول مالي أوسع وذلك نتيجة وعي واقتناع مقدمي الخدمة وكذلك وعي واقتناع مستخدمي الخدمة إضافة إلى انتشار ووصول أكبر وأسرع للعملاء، فضلا عن التنافس والتنوع في خيارات الخدمات المالية الرقمية".

تجربة البنك في التحول الرقمي

وعن تجربة بنك الأمل في التحول الرقمي تحدث الأستاذ/ غمدان عون مساعد المدير

العام في البنك قائلاً: " بدأ بنك الأمل للتمويل الأصغر مشروعه في التحول الرقمي خلال العام 2017م من خلال تدشين أول خدمة الكترونية تتمثل في خدمة النقود الالكترونية (بيس).

وأوضح أن خدمة النقود الالكترونية هي عبارة عن حساب إلكتروني يرتبط برقم هاتف العميل، ويدار عبر تطبيق "بيس"، ويمكن من خلاله تقديم العديد من الخدمات المالية كتحويل الأموال وسداد فواتير الخدمات وسداد المشتريات عبر نقاط البيع والشراء من مواقع التجارة الالكترونية والسحب والإيداع النقدي والحصول على مبلغ التمويل والتجديد له وسداد أقساط التمويل، فضلا عن استلام المساعدات النقدية المقدمة من المنظمات المانحة والمودعة في الحسابات الالكترونية للمستفيدين وقد تجاوز عدد الحسابات الالكترونية المفتوحة في تطبيق "بيس" أكثر من 110 ألف حساب الكتروني.

وأشار الاستاذ/ غمدان عون أن بنك الأمل يقدم خدمة (بيس) لفئة واسعة من المجتمع ضمن إطار تحقيق الشمول المالي ودون الحاجة لأن يكون لديهم حسابات بنكية, وأن ما يحتاجه العميل للحصول على هذه الخدمة هو تلفونه الذي يحمله في جيبه. وفي حالة وجود حساب بنكي لدى العميل فيستطيع أن يربط حسابه الإلكتروني في تطبيق بيس مع حسابه البنكي لدى بنك الأمل، بحيث يمكنه تغذية حسابه الإلكتروني من حسابه البنكي أو العكس. ويمكن للعميل كذلك ربط حساباته المتعددة مثل حساب الادخار والجاري وحساب التمويل بتطبيق بيس ليكون بذلك محفظة إلكترونية تدير وتستخدم أكثر من حساب بنكي في نفس الوقت وبعملات متعددة.

رقمنة وأتمتة

وأضاف: " بدأ بنك الأمل في رقمنة خدماته المصرفية بشكل تدريجي، فعلى مستوى خدمة التمويل يزاول بنك الأمل خدماته بشكل اعتيادي من خلال تمويلات المشاريع والتمويلات الفردية والتمويلات الزراعية وتمويلات الطاقة البديلة وتمويلات التعليم والسكن.

مشيراً إلى أن بنك الأمل قد أدخل خدمة التمويل الالكتروني، ومن خلاله يمكن طلب التمويل والحصول على مبلغ التمويل إضافة إلى التجديد للتمويل وسداد أقساطه من خلال خدمة النقود الالكترونية(بيس) عبر الهاتف المحمول.

مؤكداً أن عدد التمويلات الالكترونية التي وزعها البنك تراكمياً منذ بداية تدشين الخدمة في أكتوبر 2019م قد تجاوز أكثر من 17 ألف تمويل الكتروني، كما يعمل بنك الأمل على أتمتة مراحل وإجراءات التمويل للعمل على الأجهزة اللوحية.

خدمات ادخارية

وعلى مستوى خدمة الادخار قال الأستاذ/ غمدان عون أن بنك الأمل يقدم مجموعة من الخدمات الادخارية المتمثلة في الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع وصناديق الاستثمار.

وقد أدخل بنك الأمل خدمة "الأمل موبايل" لإدارة الحسابات الجارية وقد تم دمجها مؤخراً مع تطبيق "بيس" لإتاحة خاصية التحويل ما بين الحسابات الجارية والحسابات الالكترونية، فضلا عن إجراء المصارفات ما بين العملات المختلفة .

كما أدخل بنك الأمل خدمة " الأمل ويب " لإتاحة المجال للمنظمات المانحة والجهات الاعتبارية لإدارة حساباتها الجارية واستعراض كشوفات الحسابات المرتبطة بها.

وبالنسبة للحوالات الداخلية والخارجية فتقدم بشكلها الاعتيادي من خلال فروع البنك ووكلائه ويمكن الحصول على التحويلات الداخلية من خلال الهاتف المحمول عبر تطبيق " بيس".

خطط قادمة

وحول خطط البنك الهادفة إلى التحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي تحدث الأستاذ غمدان عون بالقول : يخطط البنك إلى ربط شركات التحويلات الخارجية التي يتعامل معها لتصبح عبر تطبيق "بيس".

وأضاف : يتم حالياً إيداع المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات المانحة في الحسابات الالكترونية للمستفيدين وقد بلغ عدد المساعدات النقدية المصروفة عبر الحسابات الالكترونية للمستفيدين في تطبيق "بيس" قرابة 95 ألف مساعدة نقدية بمبلغ يتجاوز 20 مليار ريال يمني .

كما تم إدخال نظام صرف ميداني عبر الموبايل والتابلت يعمل بخاصيتي "أون لاين وأف لاين".

أدخل بنك الأمل أيضاً نظام للصرف عبر الوكلاء قابل للتكييف بحسب متطلبات المانح، فضلا عن "داش بورد ولوحة معلومات لحظية" لمراقبة مؤشرات صرف مشاريع التحويلات الاجتماعية بشكل لحظي، ويمكن استعراض تقارير مشاريع التحويلات الاجتماعية ومؤيداتها بشكل لحظي من قبل المنظمات المانحة عبر نظام "الأمل ويب".

أكثر من 17 ألف تمويل الكتروني وزعها البنك تراكمياً منذ بداية تدشين الخدمة في أكتوبر 2019 - بتنويع الخدمات المالية الرقمية وتفعيل الجهود الحكومية سنتمكن من تحقيق هدف الشمول المالي الأوسع

برنامج (جوائز جواهر التجاري) يوزع 17 شقة منذ تدشينه في العام 2007

صنعاء/ المصارف/ خاص:

وزع برنامج جواهر التجاري الذي يقدمه البنك التجاري اليمني 17 شقة منذ تدشينه في العام 2007.

وسلم المدير العام الرئيس التنفيذي للبنك التجاري اليمني الأستاذ ربيع الحميدي جائزة شقة الأحلام الثانية للعام 2021م للفائز عبداللطيف المصري والمقدمة من برنامج جواهر التجاري.

ويقدم البرنامج عدداً من الجوائز سنويا منها جائزة بيت الأحلام منذ 2007 حتى 2018 التي تحولت إلى شقة الأحلام واحدة منتصف العام والأخرى نهاية العام كما أن البرنامج قدم جوائز عينية في بداية انطلاقه ومن ثم جوائز نقدية منذ عام 2018.

ويتضمن برنامج جواهر التجاري تقديم جوائز نقدية وسيارات شهرياً وفي بداية انطلاقه قدم عدة تذاكر سفر خارجية مع مبلغ نقدي بالدولار.

ويتم اختيار الفائزين في برنامج جواهر التجاري للفوز بشقتي الأحلام و٢٤ سيارة إيطالية بواقع سيارتين شهريا سيارة لآدم وسيارة لحواء، عبر تقنية عالية مؤتمتة تعمل على اختيار الفائزين في البرنامج كل شهر بحسب النقاط التراكمية وبشكل عشوائي. وقد نجح البنك التجاري اليمني في الحفاظ على برنامج جواهر التجاري منذ انطلاقته في 2007 وحتى 2020 وعلى مدى 14 عاماً لم يتوقف رغم الظروف القاسية التي مرت بها بلادنا وحقق 17 مشتركا في البرنامج الفوز ببيوت وشقق فاخرة.

يذكر أن البرنامج تم اطلاقه في العام 2007، ومدة البرنامج عام كامل

ولفترة 12 شهراً كاملا، تبدأ من أول يناير وحتى نهاية ديسمبر من كل عام، يجري فيها 13 سحباً، بواقع سحب كل شهر.

(سبأفون) تدشن خدمة النقود الإلكترونية (سبأ كاش)

دشنت الشركة اليمنية للهاتف النقال "سبأفون" بالشراكة مع كاك بنك الإسلامي، خدمة "سبأكاش" ضمن باقة خدماتها في الهاتف النقال باليمن وبترخيص من البنك المركزي اليمني، ويأتي هذا التدشين بالتزامن مع مرور واحد وعشرين عاماً على تأسيس شركة "سبأفون" كأول شركة اتصالات في الجمهورية اليمنية.

وعلى هامش التدشين الذي أقيم في المركز الرئيسي بصنعاء، يوم 22 فبراير الماضي، أكد المدير العام التنفيذي لشركة سبأفون المهندس عبدالخالق الغيلي على حرص الشركة الدائم والمتواصل على تطوير خدماتها وفق أحدث التقنيات ومواكبة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات، حيث تعتبر "سبأفون" أول شركة اتصالات تقوم بتشغيل محفظة نقود إلكترونية في اليمن.

وبين حرص شركة "سبأفون" على أن تتميز خدمة "سبأكاش" بالسهولة والسرعة والأمان ، وأن تكون متاحة ضمن خيارات متعددة للمستخدمين لضمان سهولة الاستخدام.

من جهته أشار الأستاذ عادل الكبسي "المدير التنفيذي لكاك بنك الإسلامي" أن محفظة "سبأكاش" تعد مشروعاً وطنياً استراتيجياً سيساهم في زيادة الشمول المالي ، الذي يعني استيعاب عدد أكبر من العملاء في القطاع المالي والمصرفي وهو ما سينعكس بدوره على نمو الحركة الاقتصادية للبلد وخلق الكثير من الفرص.

يذكر أن خدمة "سبأكاش" هي خدمة نقود إلكترونية وتعتبر وسيلة بديلة للتعامل بالنقود الورقية ويمكن استخدامها لتحويل المبالغ المالية وسداد قيمة المشتريات التجارية وفواتير الخدمات مثل : فواتير الهاتف المحمول والانترنت وغيرها بطريقة آمنة وسهلة ، كما يمكن استخدام الخدمة من خلال الاتصال بالإنترنت أو بدون انترنت عبر التطبيق المخصص لذلك

https://onelink.to/sabacash

وعبر خدمة الكود المختصر لمشتركي سبأفون *6020#

باقـة واسعـة

"من الحلـول والمنتجات المصرفيـة التي تتوافـق
مع روح الشريعـة الإسلاميـة"

تقدم بطلبك الآن
تمويل الأفراد

التمويل المتعدد
تمويل شركات

المشاريع الصغيرة والمتوسطة
برامج تمويل المشاريع

رواد التطوير العقاري
التطوير والتمويل العقاري

فتح الحسابات البنكية
الحسابات البنكية المختلفة

الإستثمار الآمن
المحافظ الإستثمارية

خدمات بنكية متكاملة
في أي وقت وأي مكان
سبأ أونلاين (الأنترنت البنكي)

الدفع الالكتروني
سداد فواتير وخدمات أخرى
سبأ موبايلي

لرجال المال والأعمال
البطائق الائتمانية الدائنة

لحياة أسهل
بطائق الصراف الآلي

الشراء عبر النت
بطائق الويب سيرفر

إلى أي مكان في العالم
الإعتمادات والضمانات

الانتر برنش
الحوالات الداخلية

تحويل ارباح ادسنس واليوتيوب
والمواقع والمدونات وغيرها
حوالآت خارجية (السويفت)

تحويل أموال
حوالآت خارجية

وينت وعد لأمة
حوالآت سريعة

لحفظ مدخراتكم
صنادية الحفظ الآمن

إستبدال وبيع وشراء العملات الآمن
بيع وشراء العملات

الخصوصية والتميز
خدمة سيدات الأعمال

حلول خاصة
خدمة كبار العملاء

بنـك سبأ الإسلامي
SABA ISLAMIC BANK
ثقـة وأمـان

www.sababank.com

أكد الأستاذ/ نبيل المنتصر مدير- عام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية أن مؤسسة ضمان الودائع التي أنشئت في العام 2009، بموجب قانون إنشائها الخاص الصادر في العام 2008، مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة.. مشيراً إلى أن إنشاء المؤسسة في ذلك التاريخ مثّل ضرورة حتمية- بعد تصفية البنك الوطني للاستثمار - كجهة مستقلة لحماية حقوق صغار المودعين عن طريق تأمين قدر معين من الودائع وتوفير آلية لضمان تعويض المودع عن ودائعه.

وأوضح المنتصر أن أهم أهداف المؤسسة تتمثل في حماية صغار المودعين وتشجيع المواطنين على التعامل مع البنوك، وكذا تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وضمان اشتراك جميع البنوك في تحمل تكاليف الإخفاق المصرفي والأزمات الاقتصادية عند حدوثها، كما تحدث المنتصر، خلال الحوار الذي أجرته معه المجلة، عن عدد من القضايا الأخرى المتعلقة بالمؤسسة..

حاوره/ مدير التحرير

الأستاذ/ نبيل المنتصر مدير عام مؤسسة ضمان الودائع المصرفية:

هدفنا تشجيع أكبر عدد من المواطنين على التعامل مع الجهاز المصرفي

في البداية حدثونا عن الهدف الرئيسي لإنشاء مؤسسة ضمان الودائع؟.

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في عام 2009 بعد إصدار قانون إنشائها في العام 2008 وذلك بعد أن تعرض البنك الوطني للإفلاس والتصفية نهاية العام 2005، وقد هدف قانون إنشاء المؤسسة إلى حماية صغار المودعين في البنوك عن طريق تأمين قدر معين من الودائع وتوفير آلية لضمان تعويض المودع عن ودائعه دون إبطاء في حالة إخفاق البنك الذي يودعون فيه ودائعهم لأي سبب وما إذا قرر البنك المركزي تصفيته، كما هدف القانون إلى تشجيع أكبر عدد من المواطنين على التعامل مع الجهاز المصرفي ؛ لحشد أكبر قدر من الموارد المالية التي تستخدم في عجلة النمو الاقتصادي، إضافة إلى تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وضمان اشتراك جميع البنوك في تحمل تكاليف الإخفاق المصرفي والأزمات الاقتصادية عند حدوثها.

عضوية

كم عدد الأعضاء في المؤسسة؟.

جميع البنوك العاملة في القطاع المصرفي اليمني أعضاء في المؤسسة وعددها 17 بنكاً، ووفقاً للقانون فإن العضوية في المؤسسة إلزامية وليست اختيارية وبالتالي يجب على البنوك المرخص لها من البنك المركزي بقبول الودائع من المواطنين والتسجيل كأعضاء في المؤسسة والخضوع لأحكام القانون رقم (21) لسنة 2008 بشأن مؤسسة ضمان الودائع المصرفية.

موارد

ما هي أهم موارد المؤسسة؟.

عندما أنشئت المؤسسة تأسست برأسمال مكون من مساهمات مختلفة حيث ساهم البنك المركزي بمبلغ 400 مليون ريال، وساهمت الحكومة ممثلة بوزارة المالية بمبلغ

الأستاذ/ نبيل المنتصر

يبلغ رأس مال المؤسسة حالياً 790 مليون ريال

200 مليون ريال، إضافة إلى مساهمة البنوك بمبلغ 10 ملايين ريال عن كل بنك بغض النظر عن حجم ودائعه.

هل هناك موارد ثابتة للمؤسسة؟.

هناك رسوم الاشتراك السنوية التي يدفعها كل بنك بواقع 0,002% (اثنين بالألف) من مجموع إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه وتستثنى الودائع الحكومية وودائع ما بين البنوك وكذلك التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمان تلك التأمينات، كما تقوم الحكومة ممثلة بوزارة المالية بدفع 5% وكذلك البنك المركزي 5% من جملة رسم الاشتراك السنوي المقرر على البنوك، ويستمر ذلك حتى يصل حجم احتياطيات المؤسسة إلى نسبة 3% من إجمالي الودائع الخاضعة وذلك خلال العشر سنوات اللاحقة لإنشاء المؤسسة، ويجوز لمجلس الوزراء رفع النسبة بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة وموافقة مجلس الوزراء، إضافة إلى العوائد من استثمارات المؤسسة لرسوم الاشتراكات السنوية ورأسمالها والتي تركزت بشكل رئيسي في أوراق مالية حكومية.

اشتراك سنوي

هل دفع الاشتراك السنوي بالنسبة للبنوك إلزامي أم اختياري؟.

يتم احتساب رسم الاشتراك السنوي على البنوك كنسبة من أرصدة الودائع الخاضعة لأحكام القانون نهاية شهر ديسمبر من كل عام وفقاً للإقرارات الذاتية التي تقدمها البنوك عن ودائعها والاشتراكات السنوية على كل البنوك إلزامية ويجب على البنوك المرخص لها من البنك المركزي بقبول الودائع التسجيل كأعضاء في المؤسسة والخضوع لأحكام هذا القانون.

هل يحق للمؤسسة رفع الرسوم السنوية على أي بنك ارتفعت المخاطر لديه؟.

إذا وجد البنك المركزي بناء على قواعد تقييم درجة المخاطر الائتمانية المعمول بها لديه أن درجة المخاطر لدى أحد البنوك أصبحت غير مقبولة يجوز للمجلس أن يزيد رسم العضوية السنوية التي يدفعها البنك المعني بما لا يتجاوز ضعف الحد الأقصى لهذا الرسم.

رقابة وتعويض

هل يحق للمؤسسة الرقابة والنزول للبنوك؟.

لا تمارس المؤسسة أي دور رقابي أو وقائي

على البنوك وإنما يأتي دور المؤسسة في حال أصدر البنك المركزي قراراً بتصفية أي بنك، إلا انه يجوز للمؤسسة أن تطلب من أي بنك عن طريق البنك المركزي تزويدها بأية بيانات أو معلومات تتعلق بأعمال المؤسسة، كما يجوز للمؤسسة أيضاً بعد موافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته بحيث يرفع الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

كم هو مبلغ التعويض للمودعين الصغار عند تصفية البنك؟.

حالياً الحد الأعلى لمبلغ الضمان هو 2 مليون ريال أو ما يعادله من العملة الأجنبية في حال ما إذا قرر البنك المركزي إخضاع أية عملة أجنبية للضمان، ويكون الضمان 2 مليون ريال إذا زادت قيمة الوديعة على ذلك، ويجوز زيادة ذلك الحد بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

مسؤولية قانونية

إذا قرر البنك المركزي تصفية أي بنك أعلن إفلاسه هل تصبح مؤسسة ضمان الودائع الجهة المسؤولة قانوناً أمام المودعين في ذلك البنك؟.

نعم تعتبر المؤسسة الممثل القانوني الوحيد الذي يتولى تصفية أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته وفقا لأحكام قانون البنوك، وهي المصفي القانوني له والمعنية بدفع التعويضات لأصحاب الودائع المشمولة بضمان المؤسسة وفقاً لأحكام القانون وذلك خلال شهر من تاريخ صدور قرار التصفية.

كم هو حجم رأس مال المؤسسة حالياً؟.

يبلغ رأس مال المؤسسة حالياً 790 مليون ريال، ووفقاً للإحصاءات المستلمة من البنوك نهاية ديسمبر 2020، فقد بلغ عدد المودعين المشمولين بضمان المؤسسة 2.3 مليون مودع منهم 2.2 مليون مودع ودائعهم مضمونة كلياً و73 ألف مودع ودائعهم مضمونة جزئياً.

أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

سامي أحمد أبوسرعة *

ينصب اهتمام البنوك اليمنية (تجارية وإسلامية) في المرحلة الراهنة وفي ظل توجه الدولة إلى تأسيس مشاريع واستثمارات اقتصادية وتنموية تحقق للبنوك وعملائها الأرباح الملائمة وتساعد على إعادة تحريك عجلة التنمية في البلاد ، ومن هنا تتجلى أهمية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ، حيث تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية حجر الأساس في نجاح أي مشروع وصناعة القرار الاستثماري السليم .

وتكتسب دراسات الجدوى تلك الأهمية مما تتضمنه من دراسة كافة العوامل المرتبطة بالمشروع والمحيطة به وعبر مراحل عدة للدراسة :

- انطلاقا من دراسة البيئة الداخلية والمتمثلة في جوانب القوة وجوانب الضعف التي يمتلكها المشروع محل الدراسة ، وكذا الفرص والتهديدات في البيئة الخارجية المحيطة بالمشروع بكافة أشكالها (قانونية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، بيئية ، وغيرها) .
- ومروراً بدراسة القيمة المضافة التي يقدمها المشروع و ما يميزه عن مثيلاته من المشاريع .
- وكذا إعداد الدراسات الفنية والتسويقية والسوقية ومعرفة المنافسين ونقاط ضعفهم وقوتهم والتعرف على الحصة السوقية المتاحة للمشروع للمنافسة عليها .
- وصولاً إلى الدراسات المالية التي تبرز أهم مخرجات دراسة الجدوى من النسب المالية المتوقعة (الربحية ، العائد على الاستثمار ، فترة الاسترداد ، جداول التدفقات النقدية للمشروع ، صافي القيمة الحالية للمشروع ، وغيرها).

والتي تشكل في مجملها أهم الأعمدة التي سيستند عليها القرار الاستثماري للدخول في المشروع من عدمه .

ولذلك كله فإن على البنوك اليمنية أو المستثمرين بشكل عام إيلاء الاهتمام الأكبر بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار استثماري بتأسيس أي مشروع وكذا تأهيل كوادرهم علمياً وفنياً في هذا الجانب .

كما أن على الدولة متمثلة بالأجهزة والمؤسسات الإحصائية القيام بإعداد البيانات الإحصائية عن كافة القطاعات الاقتصادية المختلفة ؛ لتكون من أهم المراجع التي سيعتمد عليها القائمون على إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لتكون دراساتهم أقرب إلى الواقع وأكثر موثوقية.

* مدير فرع حدة - كاك الإسلامي

8 0 0 8 0 0 0
009671299988
جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

17 فائز حققوا أحلامهم

امتلكوا منازلهم وشققهم وعايشين فيها
و انت مازلت بتفكر ...

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

جواهر التجاري
Jawaher Al-Tejari

8 0 0 8 0 0 0
009671299988

إمتلك سيارة وشقة أحلامك

بـ **200** الف ريال يمني فقط

عبر برنامج جواهر التجـاري

YCB
البنك التجاري اليمني
Yemen Commercial Bank

أكد الأستاذ/ عبدالوهاب الشيخ- مدير الفروع الإسلامية في بنك اليمن والكويت التزام البنك بالشفافية في العمل وبمتطلبات وشروط الصيرفة الإسلامية ووصوله إلى مستوى غير اعتيادي من التطور والارتقاء في تقديم خدماته البنكية المصرفية.

مشيراً إلى الانتشار والاتساع الكبير في قاعدة عملاء البنك وما تبذله إدارة البنك من جهود مضاعفة وتسعى إلى تنفيذه من خطط مستقبلية مواكبة لذلك الاتساع وهادفة إلى الحفاظ على مستوى التقدم والصعود الذي وصل إليه البنك .. المزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي..

الأستاذ/ عبد الوهاب الشيخ- مدير الفروع الإسلامية في بنك اليمن والكويت:

هناك مؤشرات كثيرة للتحول الجاد نحو الانتقال للصيرفة الإسلامية

في البداية هل بإمكانكم تعريف القارئ على فروع بنك اليمن والكويت الإسلامي وعددها ومدى إقبال العملاء على هذه الفروع؟.

بداية أرحب بكم ويسعدني أن أكون أحد المشاركين والمتحدثين لمجلة المصارف الصادرة عن جمعية البنوك والتي نسعى من خلالها إلى تعريف القارئ بأهمية المصارف الإسلامية ودورها في دعم وتنمية الاقتصاد الوطني.

كما تعلمون، بنك اليمن والكويت الإسلامي هو أول بنك إسلامي متفرع من بنك تجاري هو بنك اليمن والكويت وله عدد من الفروع في عدد من المحافظات اليمنية، أبرزها فروع محافظة صنعاء ومحافظة صعدة، وفي إطار العمل على تنفيذ خطط التوسع والانتشار المستمر لفروع البنك سيتم افتتاح فرع مأرب قريباً .

إقبال وانتشار

وبالنسبة لمدى إقبال العملاء على هذه البنوك نستطيع القول أن بنك اليمن والكويت الإسلامي يحظى بثقة عالية وأصبح له قاعدة عملاء كبيرة وبالمقابل نحن ملتزمون بالشفافية والعمل وفق ضوابط شرعية في جميع منتجات البنك المتنوعة وخلال الفترة الماضية لعمل البنك وحتى الآن فإن جميع المؤشرات جيدة جداً وواعدة بشكل ملفت بالمزيد من التطور والانتشار والمزيد من الثقة لدى إدارة البنك والعاملين فيه وكذا العملاء من مختلف شرائح المجتمع الذين وصل مستوى إقبالهم على فروع البنك إلى مستوى غير اعتيادي وإزاء ذلك الإقبال المتزايد فإننا في إدارة البنك نبذل المزيد من الجهود المضاعفة والهادفة إلى الحفاظ على مستوى التقدم الذي وصل إليه البنك وفروعه والاستمرار في الصعود به نحو الأعلى.

خدمات متنوعة

ما هي أنواع الخدمات التي يقدمها البنك للعملاء ؟ .

يقدم بنك اليمن والكويت الإسلامي العديد من الخدمات البنكية وفق الشريعة الإسلامية ومنها على سبيل المثال لا الحصر، خدمات التمويلات بأنواعها سواء أكان التمويل للأغراض التجارية أو الفردية كالمرابحات لغرض الشراء للأشياء العينية مثل السيارات والمعدات بمختلف أنواعها وغيرها، إضافة إلى خدمات الودائع الاستثمارية التي

الأستاذ/ عبدالوهاب الشيخ

لدينا خطط مستقبلية هادفة إلى مواكبة التطور وتقديم أفضل الخدمات للعملاء

يقدمها البنك وحسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات الموبايل والانترنت المصرفية وغيرها من الخدمات المصرفية المعروفة.

صيرفة إسلامية

ما مدى التزام البنك بتطبيق الصيرفة الإسلامية .. وهل هناك تدريب للكادر للتعامل مع هذا النوع من الصيرفة ؟.

بنك اليمن والكويت الإسلامي، بنك ملتزم بشكل كبير بمتطلبات الصيرفة والبنوك الإسلامية والرقابة الشرعية، ولدينا هيئة رقابة شرعية تعمل على تقديم الرأي الشرعي في مشاريع البنك الاستثمارية وتقوم بمراجعة كافة الأدلة والمنتجات والخدمات الجديدة للبنك وفق الضوابط الشرعية.

ولتحقيق النجاح الكامل والتعامل الجيد مع هذا النوع من الصيرفة الإسلامية يحصل جميع الموظفين على دورات التدريب الكافي قبل بدء العمل فيها، ومن خلال هذه الدورات التدريبية يتم تعريفهم على جميع منتجات المصارف الإسلامية بشكل عام ومنتجات البنك بشكل خاص.

مستقبل واعد

كيف تنظرون إلى مستقبل المصارف الإسلامية؟ هل هناك توسع في هذا النوع من الصيرفة؟.

المستقبل واعد جداً بالنسبة للبنوك الإسلامية وهناك مؤشرات كثيرة للتحول الجاد نحو الانتقال للصيرفة الإسلامية في جميع البنوك، إلى جانب ذلك هناك إقبال متزايد وانتشار واتساع كبير في قاعدة العملاء الباحثين عن المنتجات الإسلامية، كل ذلك وغيرها من الأمور الإيجابية المتعلقة بالتميز في تقديم الخدمات تجعل مستقبل المصارف الإسلامية مطمئناً ومنفتحاً ومبشراً بالانتشار والنجاح.

كم نسبة الأرباح التي حققها البنك خلال العام الماضي؟.

بلغت نسبة الأرباح التي حققها البنك خلال العام الماضي لودائع العملة الأجنبية " الدولار والريال السعودي " 4.5% وفيما يخص ودائع العملة المحلية فقد بلغت نسبة الأرباح 11% وهناك تميز وارتفاع في أرباح البنك بشكل منظم ومستمر وهذا ما جذب العديد من العملاء لفتح حسابات ودائع خاصة بهم سواء أكانت هذه الودائع بالعملة الأجنبية أو المحلية .

خطط مستقبلية

ما مدى التزام الفروع الإسلامية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟ .

بنك اليمن والكويت الإسلامي من البنوك الرائدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولدينا كادر وظيفي متميز خضع للعديد من دورات التأهيل والتدريب على العمل في هذا المجال وهو كادر مشهود له وحاصل على شهادة

مستقبل المصارف الإسلامية مطمئن ومبشر بالانتشار والنجاح

"الكامز"، حيث أقام البنك برنامجاً تدريبياً شاملاً في فبراير الماضي جرى خلاله تدريب جميع الموظفين في الإدارة العاملة والفروع على برنامج مكافحة غسل الأموال والعناية الواجبة، وحماية البيانات وكذا متطلبات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة والالتزامات الخارجية وبرنامج مكافحة الاحتيال، وبعد إخضاع الكادر للاختبارات التقييمية الصارمة، اجتاز أغلب الموظفين تلك الاختبارات بنسبة عكست مدى اهتمامهم الكبير ومستوى الجهد المبذول من قبل المدربين لإنجاح هذا البرنامج التدريبي.

ماذا عن الخطط المستقبلية بالنسبة للفروع الإسلامية في البنك؟.

لدينا خطط مستقبلية هادفة إلى مواكبة التطور وتقديم أفضل الخدمات للعملاء، والدخول في مشاريع استثمارية جديدة وآمنة واستهداف وجلب قاعدة أكبر من العملاء والتوجه نحو الانتشار والتوسع في عدد الفروع التي تقدم خدماتنا للعملاء في مختلف المناطق اليمنية.

بنك اليمن والكويت (إدارة الفروع الإسلامية) ينظم فعالية خاصة باليوم العالمي للمرأة

صنعاء/ المصارف/ خاص:

نظم بنك اليمن والكويت - إدارة الفروع الإسلامية- فعالية خاصة باليوم العالمي للمرأة.

وفي الفعالية التي حضرها عدد من كبار عميلات البنك وسيدات الأعمال أشارت مدير تطوير الأعمال الأستاذة مادلين القباطي إلى دور وأهمية المرأة كربة بيت أو سيدة أعمال باعتبارها ركيزة من ركائز المجتمع .. مؤكدة أن المرأة اليمنية أثبتت دورها الفاعل خلال الفترة الماضية بإنشاء المشاريع الخاصة بها مثل محلات الخياطة ومحلات الزينة ومراكز التدريب ومحلات الحلويات وكذا في مساعدة العديد من فئات المجتمع.

ولفتت إلى أن يوم ال 8 من شهر مارس الجاري يعد الذكرى ال 111 ليوم المرأة العالمي الذي تأسس في العام1911 .

واستعرضت الخدمات التي يقدمها البنك وميزاتها على سبيل المثال لا الحصر حسابات التوفير والودائع والخدمات الالكترونية والتي تمكنهن من إدارة حساباتهن دون الحاجة للحضور للبنك.

من جهتها أكدت الدكتورة نجاة جمعان أستاذة إدارة الأعمال بجامعة صنعاء ومسؤولة إدارة الأعمال في الغرفة التجارية على أهمية دور المرأة اليمنية وتطلعاتها ومساهمتها في بناء المجتمع وفي رسم مستقبلها وسعيها لتحقيق أهدافها في الحياة.

وأشادت بدور بنك اليمن والكويت الإسلامي كبنك رائد في مجال المال والأعمال.

بدورها تطرقت تيسير الطاهري رئيس قسم السيدات في الفرع الرئيسي إلى جهود البنك وسعيه بشكل دائم إلى استقطاب العميلات

وتطوير منتجاته بما يلبي احتياجاتهن كسيدات أعمال مثل منتجي ال (I social , I worker) وكأمهات من خلال فتح حسابات للأطفال وكعميلات يرغبن بالتوفير والادخار من خلال الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير.

وفي الختام جرى تكريم الأخت تيسير الطاهري رئيس قسم السيدات والأخت بسمة الخامري مختص قسم السيدات تقديراً لجهودهن وتفانيهن في العمل واحتفاءً بهن في يوم المرأة العالمي.

تقرير

معهد الدراسات المصرفية ينفذ دبلوم أخصائي المخاطر لتأهيل الكوادر خلال العام الجاري 2022

المصارف/ خاص:

بدأ معهد الدراسات المصرفية هذا العام تنفيذ دبلوم أخصائي المخاطر المصرفية لتأهيل كوادر مصرفية قادرة على فهم واستقراء المخاطر خصوصاً في ظل التعقيدات التي يشهدها العالم اليوم.

وأوضح مدير معهد الدراسات المصرفية عبدالغني السماوي أن إدارة المعهد بالتعاون مع مجموعة من الخبراء في مجال إدارة المخاطر قامت بتصميم وتوصيف دبلوم مهني يهدف إلى إعداد أخصائيين محترفين في إدارة المخاطر المصرفية من خلال تزويدهم بالمهارات والتطبيقات اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية بصورة علمية وعملية من خلال برنامج دبوم أخصائي المخاطر المصرفية.

وأشار السماوي إلى أن برنامج الدبلوم يحتوي على ستة برامج تدريبية مهنية وكل برنامج يتضمن عدة محاور داعمة لسوق العمل وملبية لمتطلبات المصارف ودعمها بالمهارات العلمية والعملية بما يتوافق مع الظروف الراهنة ويخفف من آثار المخاطر بشكل عام و يزود المشاركين بخبرة احترافية تساعدهم على أداء مهامهم وفقاً للمعايير والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر .

وقال السماوي : " نظراً لأهمية إدارة المخاطر في القطاع المصرفي ، كونه يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل خصوصاً أننا نعيش في عالم الفوكا (VUCA) (التقلب volatility، عدم اليقين uncertainty ، التعقيد complexity، الغموضAmbiguity) وهو مصطلح حديث يستخدم لوصف الظروف التي تواجهها جميع المؤسسات التي تترتبط بظروف تتصف بالتقلب وعدم اليقين والتعقيد والغموض والتي توجب على القطاع المصرفي أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة".

وأضاف السماوي " إن الاقتصاد الحديث يتميز بالتغيير المستمر في ظروف الطلب والعرض ، وأيضاً في زيادة حدة تداخل المصالح بين مختلف القطاعات والدول ومع زيادة مظاهر العولمة فقد وصل التداخل في الاقتصاد الدولي درجة لم تعرفها البشرية من قبل ومن هنا فظهور مشكلة في مكان ما أو قطاع معيّن لا بد أن تنعكس على أنشطة أخرى".

وأكد أن المنتج لم يعد يواجه المخاطر التي يتعرض لها في قطاعه ، وإنما أصبح مهدداً بالتأثر بأية أزمة تقع في أي مكان في العالم ، وهكذا أصبحت المخاطر جزءاً من الاقتصاد الحديث على نحو لم يكن معروفاً في السابق وبذلك تعددت الاحتمالات والاختيارات وزادت بالتالي المخاطر كما زادت أيضاً الفرص.

وبيّن مدير معهد الدراسات المصرفية أن المعهد ونتيجة لتلك التحديات عقد اجتماعاً مع مدراء ومسؤولي إدارة المخاطر في البنوك اليمنية لإثراء مفردات ومحاور برامج الدبلوم والذين قدموا نموذجاً متميزاً لتكامل المعلومات وتبادل الخبرات.

مثمناً جهود الأخوة مدراء ومسؤولي المخاطر في البنوك اليمنية وفي مقدمتهم الأستاذ نبيل الشهالي والأستاذ خالد الجرادي اللذان تم اختيارهما كمنسقين للدبلوم.

وأوضح مدير المعهد الأستاذ عبدالغني السماوي أن الدبلوم يشمل ستة برامج:

البرنامج الأول في إدارة المخاطر وفقاً لأيزو (31000) ، ويتضمن تعريف الأنواع الرئيسية للمخاطر وتعريف المخاطر وفقاً للأيزو (31000) وكذا التعريف بمواصفات المعيار (31000) ونطاق عمل المعيار و مبادئه وآليات تطبيقه على أرض الواقع ، ومدة البرنامج 21 ساعة مقسمة على 7 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً) .

فيما يشتمل البرنامج الثاني على إدارة مخاطر الائتمان ، ويهدف إلى التعريف بأسس تقييم الجدارة الائتمانية ومعرفة التصنيفات ومؤشرات الإنذار المبكر، وكيفية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية ، ومدة البرنامج 15 ساعة مقسمة على 5 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً).

بينما يتضمن البرنامج الثالث إدارة مخاطر السوق والسيولة ، ويهدف إلى تعريف كيفية قياس وإدارة المخاطر المتعلقه بأدوات السيولة وآليات الاستثمار، والتدرب على كيفية قياس القيمة المعرضة للخطر (VAR) و اختبارات الجهد (Stress Testing) ، وإدارة مخاطر الموجودات و المطلوبات (- cash inflow-outflow LCR+NSFR+Levearage Ratio)، ومدة البرنامج 9 ساعات مقسمة على 3 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً).

أما البرنامج الرابع فيتضمن إدارة مخاطر التشغيل ، ويهدف إلى التعريف بأنواع المخاطر التشغيلية و المصرفية وكيفية إدارتها وقياسها وتقييمها و التخفيف من آثارها ، وتعلم المؤشرات الرئيسية للمخاطر(KRIs) والعناصر الرئيسية للمخاطر التشغيلية، والتدريب على التقييم الذاتي للمخاطر وسجل المخاطر و كيفية إدارة الحوادث التشغيلية، عناصر المخاطر التشغيلية (مخاطر العنصر البشري- مخاطر الأنظمة- مخاطر العمليات - مخاطر الأحداث) و استراتيجيات معالجتها ، ومدة البرنامج 9 ساعات مقسمة على 3 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً).

وأفاد السماوي أن البرنامج الخامس يتضمن إدارة الأزمات واستمرارية الأعمال ، ويهدف إلى الإلمام بخطط استمرارية العمل وإدارة الأزمات " تعلم تحليل أثر الأعمال (BIA) ، التدرب على خطط تقييم الأضرار(IRP) ، الاستجابة للضرر وإدارة الإخلاء والطوارئ (EEP) ، خطة استمرارية الأعمال (CP-BAS) ، إدارة الأزمات (CMP) ". ومدة البرنامج 15 ساعة مقسمة على 5 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً).

ويشتمل البرنامج السادس على إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات ، ويهدف إلى التعريف بمخاطر تكنولوجيا المعلومات " الممارسات المتبعة في إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات ، الأمن السيبراني في القطاع المصرفي، مخاطر تكنولوجيا المعلومات على القطاع المصرفي، الضوابط والتحكمات المقترحة لمخاطر تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي، تقنيات التكنولوجيا المالية (Fintech) ومخاطرها على القطاع المصرفي، مصفوفة التحكمات لمخاطر تكنولوجيا المعلومات، منشورات البنك المركزي". ومدة البرنامج 9 ساعات مقسمة على 3 أيام ، بمعدل (3 ساعات يومياً).

وفي ختام تصريحه للمجلة أكد مدير معهد الدراسات المصرفية الأستاذ عبدالغني السماوي أن على المتدرب ليتمكن من اجتياز الدبلوم أن يحصل على درجة 70% فما فوق عند الاختبار وتقديم مشروع لكل برنامج ضمن (النماذج والخطط المأخوذة في كل قسم).

المخاطر
في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة

تشكل دائرة مواجهة المخاطر في البنوك والشركات الحلقة الأساسية المسؤولة عن سمعة البنوك أو الشركات ، ولذلك فإن الكثير من البنوك تضع على سلم أولوياتها اختيار أفضل الكوادر للعمل في هذه الدائرة وشغل هذه الوظيفة المتمثلة في حماية البنوك من كافة أنواع المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها.

وفي ظل التطورات التي خلفتها الثورة التكنولوجية وحرص البنوك على تقديم الخدمات المالية والمصرفية الحديثة في إطار توسع التجارة الإليكترونية برزت العديد من المخاطر الجديدة كالهجمات السيبرانية والقرصنة الإلكترونية وغيرها من المخاطر الأخرى.

في هذا الملف الذي خصصته مجلة (المصارف) للتعريف بالمخاطر المحدقة بالبنوك في ظل التكنولوجيا المالية الحديثة يتحدث عدد من الخبراء والمتخصصين في هذا المجال عن إنعكاسات التكنولوجيا المالية على القطاع المصرفي وما ترتب عن ذلك من تأثير ومخاطر وجرائم إلكترونية تتعرض لها البنوك، إضافة إلى التعريف بأسباب وأنواع هذه المخاطر المصرفية وكيف يمكن التعامل معها ومواجهتها لا سيما في ظل بروز الأزمات المالية العالمية.

المخاطر والأزمات (مقدمة ومفاهيم)

أ. خالد الجرادي *

التطورات التي يشهدها الواقع الاقتصادي والمالي وما تبعه من تحولات كبيرة في العمل المصرفي استلزمت بالضرورة ارتفاع حدة المخاطر التي يواجهها القطاع البنكي عموماً ؛ وهو ما حذا بالمؤسسات المالية و المصرفية اتباع وتطوير منهجية إدارة المخاطر وفقاً للمعايير العالمية (كمقررات بازل) والتشريعات المحلية والقوانين الدولية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن تقدم الصناعة المصرفية و ما رافقها من تطورات تكنولوجية أدت إلى تعقيد العمليات البنكية.

ولأن الإدارة البنكية تسعى إلى تحقيق عوائد مُرضية بأقل مخاطر ممكنة ورغم البيئة التي تتسم بالمنافسة الشديدة وبمتغيرات ديناميكية يصعب التحكم بها ، يظل من الممكن مراقبة وتقييم مستويات الخطر ووضع الإجراءات الرقابية وخطط العمل التي تمكننا من التحكم به وفقاً لعدة سيناريوهات تهدف إلى :

- تجنب الخطر (Avoid Risk).
- تخفيف أو تقليص الخطر (Reduce Risk).
- تحويل الخطر .
- تقبل الخطر في بعض الحالات الكارثية والتعامل معه وفق مخصصات احتياطية معينة.

هذه المحصلة المبنية على إدارة المخاطر وفق رؤية علمية تعتبر هي العامل الرئيسي الذي يساهم في نجاح البنوك و يحقق أهدافها الاستراتيجية.

مفهوم الخطر(Risk Concept)

الخطر وفقا لمفهوم PMBOK “ project management of book knowledge“) هو : حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث وهل سيكون تأثيرها على المنشأه إيجابياً أم سلبياً.

وفقا لهذا المفهوم فإن حالة عدم التأكد تقودنا إلى محاولة التعرف على حقائق الواقع والمستقبل ومدى تأثير الظروف المحيطة على المنشأة وفي هذه الحالة يكون التنبؤ بالتطورات وما يمكن أن يحدث ضرباً من التنجيم إن لم نتبع منهجية علمية قائمة على أدوات التحليل العلمي و المنطقي للبيانات ووسائل القياس الكمية والنوعية للوصول إلى نتائج قائمة على معلومات صحيحة وهذه النتائج التي تكون مخرجاتها على شكل معلومات كمية ونوعية ورسوم بيانية توضح اتجاه سير نشاط المنشأة وهذا يستلزم وضع خطط عمل لتعديل سير نتائج الأعمال بما يتوافق مع الأهداف التقديرية واستدامة المنشأة.

تعريف المخاطر

هي احتمالية تعرض المؤسسة لخسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو حصول تذبذب في

الإيـرادات المتوقعـة مـن اسـتثمار أونشـاط معـين.
و إدارة المخاطـر (Risk Management) تعمـل على تحقيق العائد الأمثل من خلال الموازنة بين مستوى العائد و درجة المخاطرة.

الأزمة المالية العالمية "مفاهيم وأمثلة"

إن اهتمامنا بموضوع الأزمات المالية العالمية نابع من أهمية سببية ظهور مفهوم الخطر بهدف إبراز الأثر الكبير للإدارة المحترفة في تقليل نسبة الخطر مما يمكنها من خلق حماية وقائية ضد أي أزمات تسبب خسائر محتملة وحتى نتجنب الأزمة لابد من معرفة مفاهيم الأزمة ونماذج عنها وأنواعها.

الفرق بين مفهوم الأزمة المالية والأزمة النقدية والأزمة الاقتصادية

- **الأزمةالمالية (Financial crisis):** هي تعبير عن حالة اضطرابات في أسواق المال بحيث تصبح غير قادرة على توجيه المال بكفاءة إلى أفضل الطرق الاستثمارية.

- **الأزمة النقدية :** تعني عجز المصارف عن مواجهة طلبات السحب من حسابات المودعين بسبب نقص في السيولة النقدية.

- **الأزمة الاقتصادية (Economic crisis):** تعرف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب فجائي يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد ما نتيجة اختلال بين الانتاج والاستهلاك أو الاستيراد والتصدير .

هل يمكن حدوث أزمة مالية دون حدوث أزمة نقدية؟.

في الواقع العملي يمكن حدوث الأزمة المالية دون حدوث أزمة نقدية كما أن الأزمة في التقدير تؤدي في أغلب الأحيان إلى أزمة في القطاعات المصرفية وغير المصرفية وقد تنجم الأزمة المصرفية عن عمليات التحرير لحركة رؤوس الأموال الخاصة.

مراحل الأزمة المالية
(Financial Crisis Levels)

- مرحلة الانتعاش : وتتميز بصعود غير طبيعي ، على سبيل المثال وجود صعود غير طبيعي لأرباح الأسهم.

- مرحلة الربح أوالذروة : وتعني الوصول إلى نقطة غير طبيعية لم تصلها الأسعار من قبل.

- مرحلة الأزمة : وهي مرحلة ما بعد وصول الأسعار لمستويات غير طبيعية ، لا تعكس القيمة الحقيقية و هناك مثال يظهر تراجع من خلال انخفاض المؤشرات الاقتصادية الكلية . الناتج الكلي ، الدخل الكلي ، المستوى الكلي، المستوى العام للأسعار ، المستوى العام للتوظيف.

- مرحلة الكساد : وهي مرحلة تلي مرحلة الأزمة كنتاج طبيعي خاصة إذا لم يحدث تدخل ومعالجات للأزمة في الوقت المناسب.

وفيما يلي رسم توضيحي لمراحل الأزمة المالية العالمية لوصف مراحل الأزمة.

*مدير إدارة المخاطر في البنك العربي فرع اليمن- رئيس لجنة إدارة الأزمات بجمعية البنوك اليمنية

أنواع المخاطر المصرفية

آيـات الطرمـان

تُعد المخاطر المالية أحد أهم أنواع المخاطر ذات الأهمية العالية لكل عمل تجاري، ونظرًا لأهمية البنوك يجب فهم المخاطر والتصدي لها، ويُمكن الإشارة إلى أي عمل أو نشاط يؤدي إلى خسارة بأنهُ خطر، والمخاطر التي تواجهها الشركات المصرفية والبنوك وتحتاج التغلب عليها هي كما يأتي:

المخاطر السوقية: تنشأ هذه المخاطر بسبب التقلبات والتغيرات في سوق رأس المال، حيثُ تُشير إلى الخسائر التي تتكبّدها الشركة نتيجة حركة التقلبات في السوق، والتقلبات في أسعار الأسهم والفائدة.

المخاطر الائتمانية: تعتبر مخاطر الائتمان من أهم أنواع المخاطر التي تواجه الشركة حيثُ تنشأ عند فشل المرء في الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف المقابلة، وتُصنف إلى مخاطر سيادية وتنشأ بسبب سياسات الصرف الأجنبي الصعبة، ومخاطر التسوية وتحدُث عندما يقوم أحد الأطراف بالدفع ويفشل الآخر في الوفاء بالالتزامات.

مخاطر السيولة: ينشأ هذا النوع من المخاطر من عدم القدرة على تنفيذ المعاملات والمخاطرالمتعلقة بعدم القدرة على الحصول على السيولة المالية، وتُصنف إلى مخاطر سيولة الأصل وعادةً ما تحدُث بسبب عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاق الدفع، وعلى الجانب الآخر مخاطر سيولة التمويل وتحدُث بسبب عدم كفاية المشترين أو عدم كفاية البائعين مقابل أوامر البيع والشراء.

المخاطر التشغيلية: تُعتبر من المخاطر التي تُؤثر في الإخفاقات التشغيلية من مثل سوء الإدارة أو الفشل التقني أو فشل عملية داخلية في الشركة، ويمكن تصنيف المخاطر التشغيلية إلى مخاطر الاحتيال ونموذج المخاطر، فيما تنشأ مخاطر الاحتيال بسبب الافتقار إلى الضوابط، وتنشأ مخاطر نموذج المخاطر بسبب تطبيق نموذج غير صحيح.

المخاطر القانونية: ينشأ هذا النوع من المخاطر المالية من القيود القانونية من مثل الدعاوى القضائية، ويحدُث ذلك بسبب احتياجات الشركة لمواجهة الخسائر المالية التي تُسببها الإجراءات القانونية فإنَّ هذا يؤثر على الشركة ويُعتبر مخاطرة قانونية.

مخاطر الأعمال: تُعتبر من المخاطر التي تُهدد قدرة الشركة على تحقيق أهدافها، حيثُ في الوقت الذي تسعى الشركة إلى تعظيم قيمة المساهمين، تؤدي مخاطر الأعمال إلى انخفاض نسبة الأرباح.

المخاطر غير التجارية: تُعد من المخاطر الخارجة عن سيطرة الشركة، حيثُ يشار إليها أنها مخاطر الاستثمار الناجمة عن عوامل غير تجارية من مثل: الاختلالات السياسية والاقتصادية، والتدخلات الحكومية.

المخاطر المالية: يُشير فقدان رأس المال لأي نشاط إلى مخاطرة مالية، وهذا يعني عدم قدرة الشركة على سداد ديونها بسبب التقلبات والخسائر في السوق المالية الناتجة عن التقلبات في أسعار العملات والأسهم والفائدة.

مخاطر التكنولوجيا المالية الـ(Fintech)

نبيل الشهالي *

يعتبر مصطلح التكنولوجيا المالية (Financial Technology) والذي يعرف (FinTech) من أهم المصطلحات المالية التي ظهرت في القرن الواحد والعشرين، ويشمل هذا المصطلح الابتكارات المالية في الخدمات ووسائل تقديمها والابتكار في طريقة تنفيذ المدفوعات والتحويلات المالية، وتقديم خدمة المحافظ والنقود الإلكترونية والنقود المشفرة والتعامل مع الأموال بشكل الكتروني مستخدمةً التطور التكنولوجي ، الذي يقوم على أساس المزج بين التكنولوجيا الحديثة والبرمجيات المتطورة .

وتتمتع التكنولوجيا المالية (FinTech) بقدرة هائلة على تغيير هيكل الخدمات وجعلها أسرع وأرخص وأقل كلفة وأكثر شفافية وإتاحة، وتستهدف شرائح العملاء التي لم تتمكن البنوك من الوصول إليهم من قبل، وقد تمكنت هذه التكنولوجيا من تبسيط عملياتها إلى درجة كبيرة وقدمتها بطريقة تفوق ماقدمته البنوك في جميع المستويات ؛ وبالتالي فقد دخلت الشركات الناشئة وشركات تكنولوجيا المعلومات على خط تقديم الخدمات المصرفية وأوجدت لنفسها سوقا كبيرا ؛ الأمر الذي أدى إلى تجزئة وتوسيع سوق الخدمات المالية وجعل السلطات الرقابية في كثير من الدول تستسلم للواقع . وتحت ضغوط كبيرة بدأت بإصدار تراخيص لهذه الشركات لتقديم الخدمات المالية مثل خدمات (التمويل أونلاين، تقديم خدمة الحوالات، سداد الأقساط، مدفوعات مالية، جمع أموال لتمويل مشاريع أونلاين).

ويرى الكثير من المهتمين أن التكنولوجيا المالية اليوم أصبحت أحد أهم الصناعات الواعدة على مستوى العالم لقدرتها على استخدام الآليات والتقنيات التكنولوجية الحديثة، والاستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية، ولقد أدى التطور الهائل الذي يشهده العالم اليوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، والتي تساعد بشكل كبير في زيادة كفاءة الخدمات المالية وتوسيع انتشارها، وما يترتب على ذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد العالمي.

هذا التقدم التكنولوجي مثلما له مزايا فإن له تهديدات حيث تظهر تهديداته على البنوك في مختلف أنحاء العالم مما يستوجب التحوط له

مثلما للتقدم التكنولوجي مزاياه.. له تهديداته التي يجب على البنوك التحوط منها ووضع الخطط اللازمة لمواجهتها

والتعامل معه وعمل الخطط اللازمة للاستجابة له لتكون البنوك مستعدة لمواجهة المنافسة الشرسة من شركات التكنولوجيا المالية من أجل تقليل آثار هذه المنافسة لتكون قادرة على البقاء في السوق.

وقد أدركت لجنة (بازل) هذه التهديدات وأثرها على مستقبل الصناعة المصرفية في العالم وقامت بإصدار ورقة استرشادية تتحدث فيها عن الخدمات المصرفية التي ستتأثر بالتكنولوجيا وكيف سيكون مصير البنوك في مواجهة هذه التحديات وما هي الخطط التي يجب أن تتبناها البنوك ومقدمو الخدمات المصرفية لاستغلال الفرص والتقليل من الآثار المباشرة للتهديدات وأكثر ما يجعل هذا التهديد كبيرا في الفترة القادمة هو حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية الذي وصل إلى أكثر من 200 مليار دولار بحلول نهاية العام 2018.

ووفقا للجنة (بازل) للرقابة المصرفية فإن التكنولوجيا المالية ستحدث أثرا مباشرا على هيكل الخدمات التالية وهي:

1) الإئتمان والإيداع وجمع رأس المال.

2) المدفوعات والتسويات المالية 3) وإدارة الإستثمارات/ الثروات. إضافة إلى تكنولوجيا البلوكشين Blockchain وعمليات التداول بالعملات الرقمية المشفرة.

وقد قامت لجنة (بازل) بعمل استبيان ووزعته على أعضائها من البنوك في العالم لمعرفة نوعية الخدمات المالية المعرضة بشكل كبير لمخاطر التأثير القادم من التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة وجاءت نتائج الاستبيان كما يلي :-

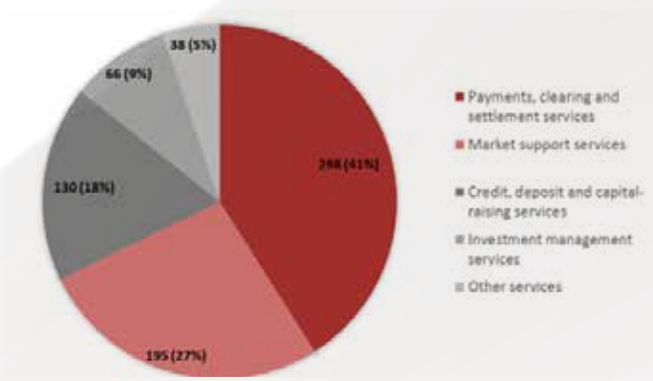

المصير المنتظر للبنوك في المستقبل القريب

حيث والتقدم التكنولوجي يتطور بشكل كبير في كل عام وفي مختلف أنحاء العالم والتكنولوجيا المالية تنافس بقوة لتقديم الخدمات المالية وتزاحم البنوك ،فإن هذا يعني أن جميع البنوك في العالم سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية أصبحت وستصبح في مواجهة مباشرة مع مخاطر التكنولوجيا المالية وسيعتمد مصيرها على حسب درجة الإستجابة للتهديد ، وقد أستشعرت لجنة بازل هذا التهديد وقامت بإصدار ورقة إسترشادية بعنوان Sound practice: Implications of Fintech Development for Banks and supervisors of banks حيث حددت لجنة بازل خمس سيناريوهات محتملة أكدت أن الـ(Fintech) سيحدثها على مستوى الصناعة المصرفية في العالم ومن المتوقع أن تكون استجابة البنوك لهذه التأثُيرات وفقا للسيناريوهات التالية :-

السيناريو الأول: البنك الأفضل Better Bank:- وهو أن تقوم البنوك في ظل هذا السيناريو برقمنة وتحديث نفسها لمنافسة الشركات الناشئة في تقديم الخدمات الجديدة لتبقى محافظة على قاعدة عملائها.

السيناريو الثاني: البنك الجديد The New Bank : في هذا السيناريو سيتم استبدال البنوك التقليدية القائمة ببنوك جديدة كليا حيث لا يمكن للبنوك التقليدية الحالية أن تبقى في ظل موجة التقدم التكنولوجي وبالتالي سيتم استبدالها ببنوك جديدة تعتمد على التكنولوجيا في تقديم خدماتها أو ستظهر بنوك مملوكة لشركات التكنولوجيا الكبرى.

السيناريو الثالث: البنك الموزع The Distributed bank :في ظل هذا السيناريو ستدخل البنوك بشراكات وتحالفات مع شركات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية ليكون دور البنوك تقديم الخدمات المالية ويكون دور شركات الFintech في توصيل الخدمات للعملاء وتشغيلها في واجهاتها وأنظمتها.

السيناريو الرابع: البنك الهابط The Relegated Bank : ستصبح البنوك في ظل هذا السيناريو مجرد مقدم للخدمات المالية فقط متخلية عن عملائها الى شركات التكنولوجيا المالية حيث تأتي الشركات المالية الى هذه البنوك وتطلب منها إستئجار ترخيصها لتقديم الخدمات المالية مقابل نسبة معينة من المبيعات وبهذه الحالية يصبح العملاء مملوكون لشركات التكنولوجيا المالية وليس للبنوك .

السيناريو الخامس: البنك الزائل The Disintermediated bank: هذه البنوك هي البنوك التي ستستمر في تقديم خدماتها بالطريقة التقليدية وبسبب ذلك سيهاجر عملائها إلى بنوك أخرى متقدمة أو إلى شركات التكنولوجيا المالية ماسيؤدي إلى انقراضها.

السيناريوهات المحتملة لتأثير التكنولوجيا المالية على البنوك

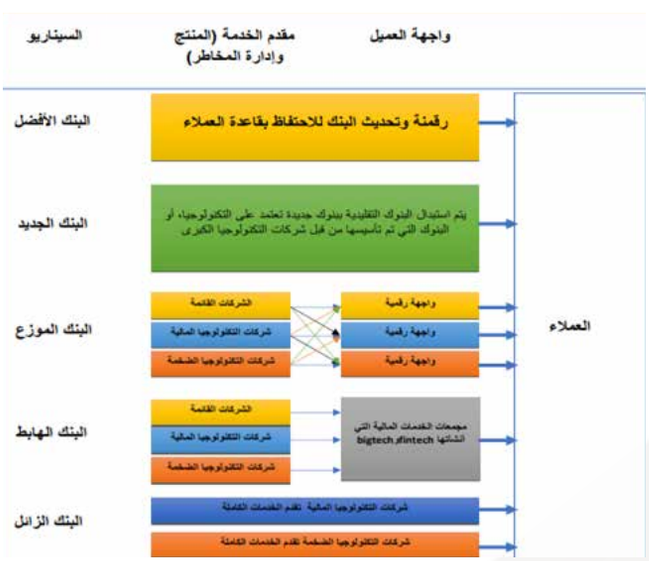

وفي الفترات القادمة سيكون أمام البنوك السير بأحد خيارين مع الشركات الناشئة :-

الخيار الأول :- الشراكة مع الشركات الناشئة في تكنولوجيا المعلومات وإيجاد فرص مشتركة لتطوير الأعمال .

الخيار الثاني :- المنافسة مع الشركات الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات وسيفوز الطرف الذي سيتمكن من تطوير خدمات تلبي إحتياجات العملاء.

مخاطر وفرص البنوك في ظل التكنولوجيا المالية

لا شك أن المنافسة الشديدة في التكنولوجيا المالية الFintech سينتج عنه فرص وتحديات للبنوك ومزودي الخدمات المصرفية وبالتالي يجب على البنوك أن تبقى يقظة وبشكل متواصل وتعمل على الاستفادة من الفرص المتوفرة وتقليل أثر التهديدات الذي سيأتي من الشركات الناشئة ، وعليها أن تضع الخطط الاستراتيجية لشكل الخدمات المالية التي ستقدمها في الأعوام القادمة وتختار إما الشراكة مع الشركات الناشئة وتجنب كبرياء التعاون مع هذه الشركات لتضمن البقاء ، أو المضي قدما في خيار المواجهة مع هذه الشركات وهنا قد تخسر السباق وقد تربحه.

* مدير المخاطر -بنك التضامن

مخاطر وأثر الجرائم الالكترونية (Cyber- Crimes) على البنوك

تسعى البنوك إلى الحفاظ على معلومات عملائها وحساباتهم بشكل أساس ، كون سرية المعلومات المصرفية من الدعائم التي يقوم عليها العمل المصرفي ، وأي تلاعب أو تسرب فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بتعاملات العميل المصرفية أو حساباته بالمصارف ، سيؤدي إلى استياء العميل وقد يلجأ هذا العميل للقضاء وهذا سيعرض البنوك إلى قضايا ومنازعات طويلة وتكاليف باهظة ناهيك عن أنه يعرض أهم أساسيات العمل المصرفي للخطر.

كل الجرائم بحق العملاء وحساباتهم، كانت تتم عبر وسائل إجرامية تسمى(جرائم تقليدية Traditional Crimes) مثل تزوير كشوفات الحساب وغيرها من المستندات ، تزوير تواقيع العملاء ، أو تقديم معلومات غير صحيحة كتابة أو شفاهة بقصد إجرامي ، أو التلاعب في الودائع بواسطة موظفي البنك ، أو الاحتيال Fraud ، أو غير ذلك من الأفعال الإجرامية الأخرى التي قد يتم ارتكابها وفعلها.

وإذا كانت الجرائم التقليدية المذكورة سابقاً قد أصبحت معروفة لإدارات البنوك والجهات الرقابية ، التي بدورها أصبحت مؤهلة وذات خبرة واسعة في مواجهة تلك الجرائم وكيفية التعامل معها وسد كل الثغرات التي قد تسبب تلك الجرائم التقليدية.

فإن البنوك حالياً قد أصبحت تواجه خطراً متطوراً وأنواعاً جديدة من الجرائم المستحدثة، التي تتم عبر الكمبيوتر و الانترنت وتسمى بالجرائم الالكترونية أو بجرائم السايبر (Cyber-Crimes) وذلك بفضل تطور التكنولوجيا وثورة تقنية المعلومات، والجدير بالذكر هنا أن الثورة

أ. حفظ الله النهمي *

التقنية رافقها سلبيات وعلى رأسها سوء استخدام هذه التقنية لتنفيذ الجرائم المستحدثة المتعلقة بالعمليات المصرفية، وهذا أصبح يشكل هاجساً مقلقاً للحكومات عموماً وللقطاع المصرفي خصوصاً.

كما أن هذا الجرائم المستحدثة أصبحت تتميز بعدة خصائص أهمها: صعوبة معرفة مرتكب الجريمة إلا باستخدام وسائل أمنية ذات تقنية عالية، وصعوبة قياس الضرر المترتب عليها كونه ضرراً يمس الكيانات المعنوية ذات القيم المعنوية أو القيم المادية أو كلاهما، وكذا سهولة الوقوع فيها بسبب غياب الرقابة الأمنية، وسهولة إخفاء وطمس معالم الجريمة وآثارها والدلائل التي تدل على مرتكبها، إضافة إلى كونها جريمة لا تتقيد بمكان أو زمان محددين.

وبالتالي فإن انتشار الجرائم الإلكترونية ضد البنوك له الكثير من المخاطر والآثار ومنها: المساس بالاقتصاد والأمن الوطني وتهديده، سرقة البيانات المالية وغير المالية للبنوك وسوء استخدامها واستغلالها أو تقديمها لجهات أخرى بغرض الجاسوسية أو بغرض الإرهاب السياسي أو الاقتصادي، سرقة بيانات ومستندات العملاء واستخدامها بطريقة غير مشروعة وغير قانونية أو التلاعب بها، التلاعب في كروت الائتمان أو إصدار تعليمات للبنوك عبر النت، فقدان الثقة المتبادلة بين العملاء والبنوك ، اختلاس أموال العملاء وأموال البنوك ، الإضرار بسمعة البنوك في علاقاتها الخارجية ومعاملاتها البنكية، سرقة أو تزوير الممتلكات غير المحسوسة مادياً، الدخول على خدمات الكمبيوتر والتعدي غير المشروع، استخدام اسم في البريد الالكتروني وتسجيله لغرض التضليل.

خلاصة ما تقدم ذكره أن صيرفة الانترنت (E-banking) ومايرتبط بها من التجارة الالكترونية (E-commerce) أصبحت تمثل طفرة حقيقية في العمليات المصرفية ولكن هذه الطفرة لا تخلو من التحديات التي تواجه البنوك ومنها الجرائم الالكترونية الحديثة، ولذا لابد من تكاتف الجهود لتحديد هذه الجرائم العصرية وتعريفها وتحديد مداها حتى تتم مواجهتها وفقا للتشريعات القانونية الملائمة التي لابد من إصدارها لهذا الغرض.

*مدير دائرة المخاطر- البنك الأهلي اليمني

قدم صندوق النقد الدولي دراسة حديثة حول المخاطر السيبرانية والتي تستهدف القطاع المالي والمصرفي وأثر هذه المخاطر.
وتطرقت الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي لمراحل تطور الهجمات السيبرانية على مدار العقد الماضي لا سيما بعد تزايد الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية، التي تعتبر الأكثر استهدافاً.

المخاطر السيبرانية.. التهديد الجديد للاستقرار المالي

روابط مالية

وقالت الدراسة أنه ونظرا لقوة الروابط المالية والتكنولوجية المتبادلة، فإن أي هجمة ناجحة على مؤسسة مالية كبرى أو نظام أساسي أو خدمة يستخدمها الكثيرون يمكن أن تنتشر تداعياتها سريعا في النظام المالي بأسره ؛ مما يؤدي إلى اضطراب واسع الانتشار ويتسبب في فقدان الثقة. ومن الممكن أن تفشل المعاملات نظرا لحبس السيولة، وأن تفقد الأسر والشركات قدرتها على النفاذ إلى الودائع والمدفوعات ، وفي ظل هذا السيناريو الحاد، قد يطالب المستثمرون والمودعون بأموالهم أو يحاولون إلغاء حساباتهم أو غير ذلك من الخدمات والمنتجات التي يستخدمونها في العادة.

أدوات قرصنة

وأكدت الدراسة التي أعدها الخبيران في صندوق النقد الدولي (جنيفر إليوت ونايجل جنكينسون) أن أدوات القرصنة أصبحت الآن أقل تكلفة وأكثر سهولة وأشد قوة، وأتاحت للقراصنة ذوي المهارات المحدودة إلحاق ضرر أكبر مقابل نسبة ضئيلة من التكلفة السابقة.

وأوضحت الدراسة أن التوسع في الخدمات القائمة على الأجهزة المحمولة (وهي المنصة التكنولوجية الوحيدة المتاحة للكثيرين) ستؤدي إلى زيادة فرص القرصنة ومهاجمة القراصنة الذين يعملون عبر الحدود للمؤسسات كبيرها وصغيرها والبلدان غنيها وفقيرها، الأمر الذي يجعل مهمة محاربة الجريمة السيبرانية والحد من مخاطرها مسؤولية مشتركة عبر البلدان وفي داخلها.

وتقول الدراسة إن المؤسسات المالية لا تزال هي من يضطلع بالعمل اليومي الأساسي في مجال إدارة المخاطر – صيانة الشبكات وتحديث البرمجيات وإنفاذ عملية "نظافة سيبرانية" قوية – وأن هناك حاجة أيضا لمعالجة التحديات المشتركة وإدراك التداعيات والروابط المتبادلة عبر مختلف أجزاء النظام المالي.

ويؤكد الخبيران في صندوق النقد الدولي أن كثيراً من النظم المالية الوطنية ليست مستعده بعد للتعامل مع الهجمات، كما أن التنسيق الدولي لا يزال ضعيفا.

خرائط سيبرانية وتحديد كمي للمخاطر

وقالت الدراسة يمكن الخروج بفهم أفضل لأوجه الاعتماد المتبادل في النظام المالي العالمي عن طريق إعداد خرائط لأهم الروابط التشغيلية والتكنولوجية المتبادلة والبنية التحتية ذات الأهمية الحرجة وذلك من خلال إدماج المخاطر السيبرانية بصورة أفضل في تحليل الاستقرار المالي الذي من شأنه تحسين القدرة على فهم المخاطر على مستوى النظام وتخفيف حدتها، وسيساعد التحديد الكمي للأثر المحتمل على تركيز الاستجابة وتشجيع الالتزام بهذه القضية على نحو أقوى.

ونوهت الدراسة إلى أن زيادة الاتساق الدولي في مجال التنظيم والرقابة سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الامتثال وبناء منبر لتعاون أقوى عبر الحدود. وقد بدأت جهود تعزيز التنسيق وزيادة التقارب من جانب جهات دولية، مثل مجلس الاستقرار المالي ولجنة المدفوعات والبنى التحتية للأسواق المالية ولجنة بازل ، وهنا ينبغي للسلطات الوطنية أن تعمل معا من أجل التنفيذ.

القدرة على الاستجابة

في ظل شيوع الهجمات السيبرانية بشكل متزايد، طالبت الدراسة النظام المالي بأن يكون مستعداً وقادراً على استئناف عملياته بسرعة حتى في مواجهة هجمة ناجحة، بحيث يحمي الاستقرار. ولا تزال ما تسمى باستراتيجيات الاستجابة ومعاودة النشاط في طور النشأة، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، ومن ثم تحتاج إلى دعم في تطويرها ، ولذلك فإن من الضروري وضع ترتيبات دولية لدعم الاستجابة ومعاودة النشاط في المؤسسات والخدمات العابرة للحدود.

تعاون وثيق

ودعت الدراسة إلى تعزيز الجهود الدولية لمنع المهاجمين وتعطيلهم وردعهم وتقليص المخاطر من منبعها ؛ وهو ما يتطلب تعاوناً وثيقاً بين أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الوطنية المسؤولة عن البنية التحتية الحيوية أو عن الأمن، عبر البلدان والهيئات المعنية.

تنمية القدرات

وطالبت الدراسة الصندوق بمساعدة الاقتصادات النامية والصاعدة وبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني والتي ستؤدي إلى تعزيز الاستقرار المالي ودعم الشمول المالي ، خاصة في البلدان منخفضة الدخل والمعرضة بشكل كبير للمخاطر السيبرانية. وأشارت الدراسة إلى أن أزمة جائحة كوفيد19- قد أبرزت الدور الحاسم الذي يقوم به الربط الإلكتروني في العالم النامي.

وبيّنت أن معالجة كل هذه الثغرات سيتطلب جهداً تعاونياً من الأجهزة المعنية بوضع المعايير، والهيئات التنظيمية الوطنية، وأجهزة الرقابة، واتحادات الصناعات، والقطاع الخاص، وجهات إنفاذ القوانين، والمنظمات الدولية وغيرها من مقدمي خدمات تنمية القدرات والجهات المانحة.

يشار إلى أن صندوق النقد الدولي يركز جهوده على مساعدة البلدان منخفضة الدخل، من خلال تقديم خدمات تنمية القدرات لأجهزة الرقابة المالية، وإبراز قضايا هذه البلدان للأجهزة الدولية في سياق المناقشات المعنية بالسياسات التي لا تحظى فيها هذه البلدان بالتمثيل الكافي.

تعددت أشكال وفئات المخاطر التي تواجه البنوك خلال العصر الحديث، وقد يعتقد الكثيرون أن كل المخاطر التي تهدد البنوك محصورة فقط في أخطار السيولة، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر السوق، ومخاطر سعر الصرف للعملات، ومخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، ومخاطر التسوية، وكذلك المخاطر التشغيلية .. لكن ذلك غير صحيح، فالبنوك في العالم وخاصة في الوطن العربي تواجه تهديدات ومخاطر قد تؤدي فعلياً إلى إنهاء وجودها تماماً ، والسؤال هنا "ما هي هذه التهديدات والمخاطر التي قد تطيح بالبنوك والمصارف خلال السنوات القادمة"؟..

البنوك التقليدية بين تهديدات التكنولوجيا المالية (Fintech) والمخاطر السيبرانية

أيمن عبد الملك العنسي*

إن التسارع الرهيب في العالم التقني والتطور الرقمي المذهل فرض على الجميع في شتى جوانب الحياة لدى المجتمعات "أفراد ومؤسسات" البحث عن ما يلبي احتياجات العملاء من خدمات وغيرها عبر التكنولوجيا الرقمية التي أصبحت جزءاً من حياتنا اليومية ، فمن الهواتف الذكية وتطبيقات التواصل الاجتماعي إلى إنترنت الأشياء والعالم الافتراضي ، كلها جعلت الكثير من المؤسسات والمستثمرين ورواد الأعمال خاصة في مجالات التمويل والمدفوعات والخدمات المصرفية يسعون إلى تطوير أعمالهم أو إنشاء شركات جديدة تهدف لتقديم تلك الخدمات بوسائل تكنولوجية ورقمية حديثة وهذا ما يسمى بالتقنية المالية أو (Fintech).

التقنية المالية (Fintech)

يستخدم مصطلح التقنية المالية (Financial Technology) (أو Fintech اختصارًا) لوصف التقنيات الجديدة التي تسعى إلى تحسين وتطوير الخدمات المالية ، حيث تُستخدَم التقنية المالية بشكل أساسي لمساعدة الشركات ومُلاك الأعمال والمستهلكين على إدارة عملياتهم المالية وأنشطتهم بشكل أفضل، وذلك من خلال استخدام برمجيات وخوارزميات متخصصة تعمل على أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية.

عندما ظهرت التقنية المالية لأول مرة في القرن الحادي والعشرين، كان المصطلح يُطبق في البداية على التقنية المستخدمة في الأنظمة الخلفية للمؤسسات المالية القائمة مثل البنوك، ومع مرور الأيام حدثت نقلة نوعية أدت إلى زيادة التوجه نحو الخدمات الموجهة نحو المستهلك ، وأصبحت التقنية المالية تشمل الآن قطاعات وصناعات مختلفة، مثل التعليم والخدمات المصرفية للأفراد وإدارة الاستثمار، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وتشمل التقنية المالية أيضًا تطوير واستخدام العملات المشفرة مثل : البيتكوين ، وبصفة عامة يمكن تطبيق مصطلح "التقنية المالية" على أي ابتكار في كيفية تعامل الأفراد مع الأعمال التجارية.

وتعني التقنية المالية الآن مجموعة متنوعة من الأنشطة المالية، مثل تحويل الأموال أو إيداع شيك باستخدام هاتفك الذكي، أو إدارة استثماراتك بدون مساعدة من شخص فعلي وتعتبر بذلك ثورة في الأنظمة المالية العالمية ؛ لما تملكه من قدرة حقيقية على جعل العمليات والخدمات المالية أسرع، وأقل كلفة، وأكثر أمناً، وشفافية.

مجالات التقنية المالية الأكثر نشاطاً

من مجالات التقنية المالية الأكثر نشاطاً " التمويل الجماعي ، تحويل الأموال والمدفوعات ، العملات المشفرة ، المحافظ الرقمية (E-Wallet) ، تكنولوجيا التأمين (Insurtech) التي تسعى إلى استخدام التكنولوجيا في تبسيط صناعة التأمين ، التكنولوجيا التنظيمية (Regtech) التي تسعى إلى مساعدة شركات الخدمات المالية على الوفاء بقواعد الامتثال في الصناعة خاصة القواعد المتعلقة بمكافحة غسل الأموال- مكافحة الإرهاب وبروتوكولات "اعرف عميلك" التي تكافح التزوير والسرقة ، المستشار المالي الآلي وهي تقنية تستخدم خوارزميات لتقديم نصائح استثمار آلية لتقليل التكلفة وزيادة وتسهيل الوصول للخدمات ، غير المتعاملين أي غير القادرين على التعامل مع البنوك وهي تقنية خدمة الأفراد المحرومين أو منخفضي الدخل الذين تتجاهلهم البنوك التقليدية ولا تخدمهم بالشكل الذي يحقق مفهوم الشمول المالي".

البنوك التقليدية وتهديدات الـ (Fintech)

تمثل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمصرفية تهديداً لمقدمي الخدمات المالية التقليدية لكونها تتيح خدمات ذكية، كما أنها تخدم قطاعاً واسعاً من خلال تقديم الخدمات بشكل أسرع وبصورة أكثر كفاءة ، حيث تتميز تلك الشركات بعدم اتباع اللوائح التنظيمية المشددة التي تحكم المؤسسات المالية التقليدية، فمع تسارع النمو التكنولوجي، تخلفت الأطر التنظيمية وراء التحولات التكنولوجية السريعة نظراً لأن وتيرة الابتكار سريعة بحيث لا يمكن ملاحقتها بشكل كافٍ من خلال إطار تشريعي ، إضافة إلى ذلك، تتمتع الشركات العاملة بتلك التقنية بآليات رقمية سهلة الاستخدام وقادرة على تلبية احتياجات العملاء.

أرقام وإحصائيات

وتجدر الإشارة هنا على سبيل المثال إلى بعض الأرقام والإحصائيات التي توضح حجم الاستثمارات التي حققتها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (Fintech) ففي مصر قفز حجم الاستثمارات من مليون دولار فقط بعدد 3 صفقات في عام 2017 إلى أكثر من 159 مليون دولار بعدد 32 صفقة خلال 2021، كما شهد العام الأخير ارتفاع الاستثمارات بنسبة تزيد عن 300%، بحسب تقرير صادر عن "فينتك إيجيبت"، التابع للبنك المركزي المصري.

وأشار التقرير، الأول من نوعه الذي يصدره المركزي المصري، إلى أن عدد الشركات الناشئة التي تدعم التكنولوجيا المالية والعاملة في هذا المجال، ارتفع من شركتين ناشئتين فقط في 2014 إلى 112 شركة نهاية عام 2021 في أكثر من 14 قطاعاً فرعياً من قطاعات التكنولوجيا المالية المبتكرة مثل: المدفوعات والتحويلات، وأسواق الأعمال التجارية، والإقراض والتمويل البديل.

ولفت التقرير إلى أن أغلب شركات التكنولوجيا المالية المصرية تم تأسيسها من قبل شباب تتراوح أعمارهم ما بين ال 25 إلى 35 عاماً.

يشار إلى أن 24 شركة قامت بالتوسع في هذا المجال على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأصبحت تحظى بتواجد ملحوظ في كلٍ من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودول مجلس التعاون الخليجي، وأوروبا.

وتحتل الإمارات والسعودية الصدارة في نمو ونشوء شركات التقنية المالية حيث تتضاعف أعداد هذه الشركات كل عام وبنسب تزيد عن 40% من الأعوام التي تسبقها وهذا يدل على أهمية ونشاط هذا المجال والسوق المرتبط به بشكل كبير، وهنا ندعو البنوك والمؤسسات المالية والمستثمرين في اليمن إلى تعزيز التوجه والاستثمار في هذا المجال وعقد الشراكات مع الشركات الوطنية المقدمة لخدمات التقنية المالية وذلك سيسهم بتقليص المخاطر في الحصص السوقية ودخول البنوك أسواق جديدة وعملاء لم يكن بمقدورهم سابقاً استهدافهم.

ونشير أيضاً إلى أن الخدمات المالية من بين القطاعات الأكثر تقنيًا وتنظيمًا في العالم، وقد تضاعفت المشكلات القانونية بالنسبة لهذه الشركات مع اندماج التقنية في عمليات الخدمات المالية. على سبيل المثال، أتمتة العمليات ورقمنة البيانات

تجعل أنظمة التقنية المالية للبنوك ضعيفة أمام هجمات المخترقين والتهديدات السيبرانية، وأحدث عمليات الاختراق التي جرت في شركات بطاقات الائتمان والبنوك هي مثال واضح على سهولة وصول القراصنة الرقميين إلى الأنظمة وقدرتهم على إحداث ضرر هائل فيها.

التهديدات والهجمات السيبرانية

أدى ارتفاع المنتجات الرقمية إلى زيادة انتهاكات البيانات والقرصنة الإلكترونية وغسل الأموال وغيرها من الأنشطة الاحتيالية.

وفي هذا السياق صرح الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح: "إن التهديدات السيبرانية باتت حقيقية مؤلمة لا يمكن التغاضي عنها، لأنها قد تكون مدمرة على السواء مثل أخطار الإرهاب والأحداث والكوارث".

وأصبح الكثيرون منا ينظرون إلى إمكانية سحب الأموال من حسابنا المصرفي وتحويلها إلكترونيا إلى أحد أفراد الأسرة في بلد آخر وسداد الفواتير عبر شبكة الإنترنت باعتبارها أموراً مسلماً بها.

وفي خضم الجائحة العالمية، برزت أهمية الاتصال الرقمي في حياتنا اليومية ، ولكن ماذا لو أدت هجمة سيبرانية إلى تعطيل العمل المصرفي ولم يصل التحويل المطلوب أو تم سرقة الأموال من الحسابات؟!.

لقد تضاعف عدد الهجمات السيبرانية ثلاث مرات على مدار العقد الماضي مع تزايد اعتمادنا على الخدمات المالية الرقمية، ولا تزال الخدمات المالية هي الأكثر استهدافاً ومن الواضح أن الأمن السيبراني أصبح مصدر تهديد للاستقرار المالي.

ونظرا لقوة الروابط المالية والتكنولوجية المتبادلة، فإن أي هجمة ناجحة على مؤسسة مالية كبرى أو نظام أساسي أو خدمة يستخدمها الكثيرون يمكن أن تنتشر تداعياتها سريعاً في النظام المالي بأسره، مما يؤدي إلى اضطراب واسع الانتشار ويتسبب في فقدان الثقة. ومن الممكن أن تفشل المعاملات نظراً لحبس السيولة، وأن تفقد الأسر والشركات قدرتها على النفاذ إلى الودائع والمدفوعات ، وفي مثل هذا السيناريو الحاد، قد يطالب المستثمرون والمودعون بأموالهم أو يحاولون إلغاء حساباتهم أو غير ذلك من الخدمات والمنتجات التي يستخدمونها في العادة.

وقد أصبحت أدوات القرصنة الآن أقل تكلفة وأكثر سهولة وأشد قوة، مما يتيح للقراصنة ذوي المهارات المحدودة إلحاق ضرر أكبر مقابل نسبة ضئيلة من التكلفة السابقة. ويؤدي التوسع في الخدمات القائمة على الأجهزة المحمولة (وهي المنصة التكنولوجية الوحيدة المتاحة للكثيرين مثل الهواتف الذكية) إلى زيادة فرص القرصنة. ويستهدف المهاجمون المؤسسات كبيرها وصغيرها والبلدان غنيها وفقيرها، ويعملون عبر الحدود ؛ ولذلك يجب أن تكون محاربة الجريمة السيبرانية والحد من مخاطرها مسؤولية مشتركة عبر البلدان وفي داخلها.

ومن وجهة نظرنا، نرى أن كثيرا من المؤسسات المالية الوطنية في اليمن غير مستعدة بعد للتعامل مع مثل هذه الهجمات، كما أن التنسيق الدولي لا يزال ضعيفاً.

المرونة السيبرانية

في العام 2021 دعت لجنة بازل للرقابة المصرفية البنوك إلى تحسين قدرتها على الصمود أمام التهديدات السيبرانية، ورفع مستوى المرونة السيبرانية، وهنا نحاول التوضيح بشكل مبسط لمفهوم المرونة السيبرانية.

المرونة السيبرانية: هي قدرة المؤسسة على الاستعداد والتعامل مع التهديدات السيبرانية والتعافي منها ، علماً أن المؤسسة التي تمتاز بالمرونة السيبرانية تستطيع أن تتكيّف مع الأزمات والتهديدات والمحن والتحديات السيبرانية المعروفة وغير المعروفة ، كما تساعد المرونة السيبرانية المؤسسات على مواجهة الأزمات والوباء والتقلبات المالية.

إن المرونة المؤسسة هي قدرة المؤسسة على معالجة المخاطر الاستراتيجية والمالية والتشغيلية والمعلوماتية (السيبرانية)، لضمان نمو الأعمال والربحية والتحول الرقمي المستدام.

ولذلك فقد دعا اتحاد المصارف العربية لوضع خارطة طريق لتحسين المرونة السيبرانية في المصارف العربية، ولعب دور حاسم لبناء ثقافة المرونة السيبرانية وتدريب وتعليم الكوادر البشرية عليها.

الفرق بين المرونة السيبرانية والأمن السيبراني

هناك اختلافات مهمة بين المرونة السيبرانية والأمن السيبراني. الأمن السيبراني هو قدرة المؤسسة على الحماية وتجنب التهديد السيبراني المتزايد والجرائم السيبرانية. أما المرونة السيبرانية فهي قدرة المؤسسة على تخفيف الضرر الذي يلحق بالأنظمة والعمليات والسمعة والقدرة على الاستمرار في العمل في حال تعرّض الأنظمة أو البيانات للخطر السيبراني. وتشمل المرونة السيبرانية التحسب للتهديدات السيبرانية العدائية من قبل المتسللين والجهات الخبيثة، والتهديدات غير العدائية مثل الخطأ البشري البسيط.

كما وهناك ارتباط وثيق بين مفهوم الأمن السيبراني والمرونة السيبرانية، فكلاهما شكل من أشكال الحماية ضد التهديدات السيبرانية، إلاّ أن المرونة السيبرانية تأخذ في الاعتبار بأن خط الدفاع الأول قد لا يعمل، وعليه تساعد المؤسسة على الاستمرار في العمل في حالة فشل تدابير الأمن السيبراني. وعليه فإن المرونة السيبرانية هي أفضل من الأمن السيبراني، لأنها تتكيَّف مع مستوى الخطر وتعطي القدرة على تقليل أي ضرر ناجم عن الهجمات السيبرانية. إن المرونة السيبرانية هي مهمة جداً وخصوصاً بالنسبة إلى المؤسسات التي تتعرّض باستمرار للهجمات السيبرانية، فهي تضمن عدم إيقاف العمل، رغم الهجومات السيبرانية وتُحد من العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الهجمات.

الأمن السيبراني لا يكفي

يرى المنتدى الاقتصادي العالمي، أن الأمن السيبراني لم يعد كافياً لحماية المؤسسات من الهجومات السيبرانية المستمرة وأن هناك حاجة ملحة إلى المرونة السيبرانية.

وفي ظل الاعتماد على الأمن السيبراني لا يزال هناك أحداث وتطورات متزايدة باستمرار، بما في ذلك تزايد المتسللين، وتضخم حجم الكوارث السيبرانية ؛ وهنا تبرز أهمية الإشارة إلى فوائد المرونة السيبرانية المتمثلة فيما يلي:

- تقليل الحوادث: تزيد المرونة السيبرانية من قدرة المؤسسة على تحديد أولويات المخاطر والاستجابة لها.

- تقليل الغرامات والعقوبات: إن المرونة السيبرانية تُساعد في تحديد وحماية البيانات وفي الرقابة والامتثال للأنظمة والتشريعات الحكومية، مما يساعد في تقليل الغرامات والعقوبات ويُقلل من مخاطر الدعاوى القضائية.

- تقليل مخاطر خروقات الأمن السيبراني: يُمكن أن تساعد المرونة السيبرانية القوية في تقليل مخاطر اختراق الأمن السيبراني، إذ إن هذه الاختراقات قد تؤدي الى إيقاف العمليات التجارية الحيوية وإلحاق الضرر بسمعة المؤسسة.

- تحسين السمعة: يتخوف عملاء المصارف راهناً من العبث ببياناتهم إزاء الهجمات السيبرانية، مما يُزعزع ثقة العملاء بالمصارف ولذلك فإن المرونة السيبرانية تساعد على تحسين سمعة المصارف وترفع ثقة العملاء بخدمات المصارف والحفاظ على خصوصية بيانات العملاء.

يطول الحديث عن المرونة السيبرانية وربما نفرد لها مقالاً مفصلاً مستقبلاً، ختاماً يجب على المؤسسات المالية إدراك المخاطر الجديدة مثل التقنية المالية والشركات العاملة فيها وكذلك التهديدات السيبرانية والتعامل معها بجدية لما لها من آثار كارثية تهدد هذه المؤسسات.

* البحوث والتطوير-بنك اليمن الدولي

عملاً على زيادة كفاءة الأطر الرقابية لرأس المال ، نشرت لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) في ديسمبر 2017 مجموعة من الإصلاحات المقترحة للإطار التنظيمي «مقررات كفاية رأس المال بين النشأة والتطور للمقررات الثالثة لبازل» ؛ بغية تحقيق الاتساق وتيسير المقارنة بين طرق حساب كفاية رأس المال للمؤسسات المصرفية، ضمن ما أصبح يسمي بـ(بازل 4)، حيث سيتم في هذا الإطار المستحدث التعديل بشكل أساسي في أساليب حساب رأس المال مقابل جميع أنواع المخاطر .

كفاية رأس المال في ظل مقررات «بازل 4»

خالد حسين جبر*

تهدف مراجعات الإطار التنظيمي في « بازل 4 « إلى المساعدة في استعادة المصداقية في حساب الأصول المرجحة بالمخاطر من خلال : تعزيز متانة وحساسية الأسلوب القياسي (الموحد) لحساب مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، مما سيسهل مقارنة نسب رؤوس أموال البنوك؛ ووضع قيود على استخدام أسلوب النماذج الداخلية ؛ وتحقيق التكامل بين نسب رأس المال المرجحة بالمخاطر والحدود النهائية لنسبة الرفع المالي والحد الأدنى المعدل لكفاية رأس المال .

وضمن هذا الإطار، توصي التعديلات بألا تقل نتيجة حساب الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام النماذج الداخلية عن 72.5 % من نتيجة الحساب باستخدام النماذج القياسية، حيث يعرف هذا الحد بـ « الحد الأدنى لنتيجة الحساب Output Floor «كما أنه على الجانب المقابل، عند حساب الأصول المرجحة بالمخاطر استنادا إلى النماذج الداخلية، يجب ألا تقل المدخلات عن مستويات دنيا معينة، تسمى «الحد الأدنى للمدخلات«.

وسيتم النظر في هذا الإطار من قبل المشرعين على مستوى الاتحاد الأوروبي، واتخاذ قرار بشأن استخدام عدد محدد من أساليب الحسابات البديلة المسموح بها بموجب اقتراحات لجنة بازل للرقابة المصرفية، بما يسمى بـ «الخيارات الخاضعة لتقدير السلطات الوطنية National Options and Discretions «مثال ذلك، إمكانية المفاضلة عند حساب المخاطر التشغيلية بين الاقتداء فقط بعائدات البنك، أو أن تراعي كذلك الخسائر التي يكون قد تعرض لها البنك .

وقد دخل هذا الإطار الرقابي المعدل حيز التنفيذ اعتباراً من 1 يناير 2022 بالنسبة للتعديلات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى إطار العمل المنقح لمخاطر السوق الذي تم نشره في عام 2016، والاستثناء الوحيد في تاريخ التنفيذ الكامل هو الحد الأدنى لنتيجة الحساب «Output Floor» البالغ 72.5 %، والذي سيتم فرض الالتزام به على مراحل بدءاً من 50 % في عام 2022، ثم بزيادة سنوية قدرها 5 % حتى 70 % عام 2022، وصولاً إلى 72.5 % في عام 2027.

وقبل ربط التنفيذ النهائي لهذه القواعد الإشرافية، يجب الاقتداء بنتائج دراسات الآثار الكمية (Quantitative Impact Studies) المتعلقة بمتطلبات « بازل 4 «، حيث سيطلب من البنوك المشاركة مع لجنة بازل للرقابة المصرفية في الجهود التحضيرية، بتقديم هذه النتائج إلى السلطات الرقابية.

ولا يمكن التنبؤ بصورة تامة بتأثير هذا الإطار المعدل عندما يدخل حيز التنفيذ، حيث لا يمكن التنبؤ الدقيق بما ستؤول إليه ظروف الأسواق المالية العالمية وتطور أسعار الأصول أو حالات التخلف عن السداد، ومستوى المبادرات الاستراتيجية للبنوك، وسلامة سياسات وإجراءات وطرق إدارة البنوك للمخاطر . ومن المنتظر قيام الكثير من البنوك بالتعديل في مكونات

ميزانياتها خلال السنوات التسع المقبلة، حيث يتوقع أن تسعى إلى زيادة توليد رأسمالها وزيادة الاحتفاظ به لدعم أصولها المرجحة بالمخاطر.

الأركان الأساسية للمقررات الرابعة لـ(بازل 4)

1) أسلوب الحساب القائم على التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان (Internal Ratings Based Approaches- IRB)

إلغاء خيار استخدام أسلوب التقييم الداخلي المتقدم (Advanced IRB) لفئات الأصول التي لا يمكن استخدامها في نماذج محكمة وشديدة التحفظ، وتنطبق هذه القيود على :

• المؤسسات الكبرى والمتوسطة الحجم: التي تتجاوز إيراداتها 500 مليون يورو : حيث تستخدم فيها أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي (Foundation IRB) أو أسلوب الحساب القياسي (Standardized approach) يوصي فقط.

• البنوك والمؤسسات المالية الأخرى : أساليب الحساب القائمة على التقييم الداخلي الأساسي (Foundation IRB) أو أسلوب الحساب القياسي (Standardized Approach) فقط .

• الأسهم : أسلوب الحساب القياسي فقط .

• الإقراض المتخصص فقط : يمكن أن يطبق فيه أسلوب التقييم الداخلي المتقدم (Advanced IRB)، بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض حد أدنى للمدخلات على أسلوبي التقييم الداخلي المتقدم (dvanced IRB) أو الأساسي (Foundation IRB) على النحو التالي :

- احتمال التخلف عن السداد (Probability of Default (PD : خمس نقاط أساس، باستثناء ما يتم إقراره من القروض المتجددة المقدمة للأفراد Retail Qualifying (Revolving Exposure) QRRE والتي يحسب لها عشر نقاط أساس.

- الخسارة المترتبة على التخلف عن السداد oss Given Default (LGD) : إلى 50 % للقرض غير المكفول بضمان اعتمادا على سمات القرض، و 0 % إلى 15 % للقرض المكفول بضمان اعتمادا على سمات القرض .

- إجمالي المبلغ المعرض للمخاطرة (Exposure at Default (EAD : تحسب على النحو التالي: (Foundation IRB) = مجموع الائتمان في الميزانية العمومية + (50 % من الائتمان ضمن البنود خارج الميزانية العمومية * عامل تحويل الائتمان Credit Conversion Factor).

وذلك في إطار أسلوب الحساب القياسي (Standardized Approach)، ويذكر أن عامل التحويل الائتماني يحول الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح بالمخاطر . كما أوصت اللجنة بتعديلات لقيم المتغيرات في أسلوب التقييم الداخلي الأساسي.

2. الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان (Standardized Approach for Credit Risk)

تهدف اللوائح إلى تحسين دقة وحساسية الحسابات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية:

إتحاد شركات الاستثمار

• البنوك : تستند أوزان المخاطر إلى التصنيف الخارجي الذي يتراوح بين 20 % و 150 %.

أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير المصنفة، فيوصي بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 20 % إلى 150 %، اعتمادا على فئات المخاطر .

• السندات المكفولة بضمان : تم إدخال نظام قائم بذاته يعتمد على التصنيف الخارجي، بأوزان مخاطر تتراوح بين 10 % و 100 % . – UNION OF INVESTMENT COMPANIES

• المؤسسات : أوزان المخاطر تعتمد على التصنيف الخارجي وتتراوح بين 10 % و 100 %. أما في حالة كون السلطات الرقابية لا تسمح بالتصنيفات، أو بالنسبة للأصول غير المصنفة، فيوصي بأن تتراوح أوزان المخاطر بين 65 % إلى 100 %، اعتماداً على الترتيب الجديد لفئات المخاطر . وبالنسبة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فهي تعد فئة منفصلة ويتم فيها تطبيق وزن 85 % للمخاطر .

• تمويل المشاريع : إذا كان هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة باعتبارات أو مشاكل معينة، سوف يتم تطبيق الأوزان المذكورة أعلاه والخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك . وخلاف ذلك، فإن الوزن المرتبط بطبيعة الخطر سوف يعتمد على مرحلة المشروع، ويبلغ 130 % لمرحلة ما قبل التشغيل، و 100 % في مرحلة التشغيل . أما إذا كان المشروع عالي النوعية فيكتفي بتطبيق 80 % كوزن ترجيحي للمخاطر .

• تمويل البضائع والسلع : هناك ما يدعو إلى تطبيق أوزان ترجيحية مرتبطة بجوانب أو مشاكل معينة، تطبق الأوزان سالفة الذكر الخاصة بالمؤسسات، بشرط سماح الجهة الرقابية بذلك . وخلاف ذلك، يتم تطبيق وزن ترجيحي بنسبة 100 % .

• القروض السكنية للأفراد : بالنسبة لهذه القروض، ثمة تصنيف إضافي للمخاطر في حالة الاعتماد على التدفقات المالية من العقار (مثل شراء عقار لتأجيره).. وعلى وجه العموم، يتحدد الوزن الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة الأصل Loan to Value Ratio - LTV، وبالنسبة للقروض السكنية غير المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 20 % إلى 70 % . أما بالنسبة للقروض السكنية المعتمدة على التدفقات النقدية من العقار، يتراوح الوزن الترجيحي للمخاطر من 30 % إلى 105 %

• قروض العقار التجاري : يتحدد الوزن الترجيحي بمعدل قيمة القرض إلى قيمة العقار (LTV) ويتراوح من 60 % إلى 150 % .

لا يمكن التنبؤ الدقيق بما ستؤول إليه ظروف الأسواق المالية العالمية وتطور أسعار الأصول أو حالات التخلف عن السداد

• الديون الثانوية وحقوق الملكية : يتم تحديد وزن المخاطر على أساس نوع القرض ويتراوح بين 100 % و 400 % .

• الالتزامات خارج الميزانية العمومية : يتم منح الالتزامات القابلة للإلغاء بدون قيد أو شرط معامل تحويل ائتماني Credit Conversion Factor - CCF إيجابي بنسبة % 10 (يذكر أن عامل التحويل الائتماني يحول الالتزام خارج الميزانية إلى ما يعادل الأصل المرجح بالمخاطر).

أما الالتزامات الأخرى فيطبق عليها معامل تحويل ائتماني يتراوح من 20 % إلى 100 % اعتماداً على نوع الالتزام .

3. إطار تعديل التقييم الائتماني (Credit Valuation Adjustment - CVA)

تلغي اللوائح أساليب الحساب المبنية على النماذج الداخلية وتوصي بتطبيق الحساب القائم على الأسلوب القياسي (Standardized) أو الأسلوب الأساسي (Basic). كما أنه يسمح للشركات التي لديها ما يصل إلى 100 مليار يورو في مشتقات غير خاضعة لمنظومة مقاصة مركزية بحساب رسوم تعديل التقييم الائتماني كنسبة من القيمة المحسوبة لمخاطر الطرف المقابل.

4. المخاطر التشغيلية:

توصي اللوائح بإبطال العمل بجميع الأساليب الحالية وتطلب بدلاً من ذلك أسلوباً موحداً وحساساً للمخاطر، محسوباً باستخدام مزيج من دخل البنك وخسائره التاريخية.

5. نسبة الرفع المالي:

إدخال عامل موازن Buffer للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية Global Systemically Important Banks- G - SIB . ويتعين تغطية هذا المعادل استقاء من رأس المال الأساسي Tier1، وهو ما يعادل 50 % من المتطلبات المرجحة بالمخاطر لامتصاص الخسارة العالية للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامي .

6. الحد الأدنى للنتائج Output Floor :

تتضمن اللوائح إبطال العمل بالحد الأدنى لاتفاقية (بازل 1) وأن تحسب الأصول المرجحة بالمخاطر RWAs على أساس اختيار النسبة الأعلى بين الأساليب المعتمدة من جانب، و72.5 % من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر باستخدام الأسلوب القياسي (الموحد) فقط من جانب آخر .

ويشمل الأسلوب القياسي مخاطر الائتمان، ومخاطر الائتمان للطرف المقابل، و إطار تعديل التقييم الائتماني والتوريق ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

يطلب من جميع البنوك أيضا الإفصاح عن الأصول المرجحة بالمخاطر، ونسب رأس المال الخاصة بها على أساسين : أحدهما مع عدم مراعاة الحد الأدنى لنتيجة الحساب Floor Output، والآخر مع مراعاة هذا الحد، بالإضافة إلى المزيد من المعلومات التفصيلية .

*مسؤول مراجعة الائتمان بالبنك العربي

تكمن أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خصائص الحجم التي تتمتع بها، وتجعلها قادرة على إنتاج فوائض في فترات الأزمات حيث يضعف مستوى التراكم في المؤسسات الكبرى وتنتشر البطالة بحدة، ولما تكون العلاقة مكثفة بين المؤسسات الصناعية الكبرى والأقل حجما فإن جزءا من الفائض المحقق في هذه الأخيرة سينتقل إلى الأولى مؤدياً إلى تثمين أكبر لرأس المال فيها، كما أن انتشار هذه المؤسسات في الجهاز الاقتصادي سيؤدي إلى رفع الطلب على العمل ومنه تثمين أفضل لهن.

سياسة الإنعاش الصناعي ودور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني

د. يحيى علي السقاف*

وتتضح أهمية هذه المؤسسات في البلدان النامية من خلال قدرتها على تحقيق مزايا عديدة تتمثل في أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية مستوعبة لنسبة أكبر من قوة العمل، إضافة إلى أنها تساهم في خلق فرص أكثر للعمل مقارنة بغيرها، ويرجع ذلك لاستخدام تقنيات مكثفة للعمل نسبيا من جهة وللنمط الاجتماعي المرتبط بالنشاط لهذه الصناعات من حيث تشغيل الأقارب والأصدقاء والنساء دون التزام بمؤهلات دراسية أو شهادات رسمية.

كما أن نمط التقدم التقني المستخدم في هذه الصناعات أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه الصناعات مكثفة العمل نسبيا وبسيطة وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة جدا مقارنة بالتقنيات المتطورة المكثفة لرأس المال، إضافة إلى هذا فإن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة ماليا والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة حيث أن وجود هذه الصناعات يرتبط بدرجة أعلى من المنافسة في الأسواق، فالعدد الموجود من المنشآت داخل الصناعة كبير جدا عادة وحجم الوحدة الإنتاجية صغير ومتقارب، لذلك فمن النادر أن تتمكن واحدة من المنشآت من فرض سيطرتها على السوق إلا في ظروف استثنائية ومؤقتة وتعطي فرصة أكبر للمنظمين الجدد مما يعطي فرصة أكبر لظهور أفكار جديدة تُساهم بشكل أكثر فاعلية في عملية التنمية.

كما أن مرونة هذه الصناعات أكبر من الصناعات الكبيرة في مواجهة عمليات التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية فمن خلال كل هذه العناصر يتضح لنا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة تمثل قاعدة أساسية يمكن البدء منها دائما لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة، وهي مشكلة اقتصادية لها أبعاد اجتماعية خطيرة مثل اللجوء للأساليب غير المشروعة لكسب المال، والهجرة غير الشرعية للدول الأخرى، والتطرف والعنف والاكتئاب والمشاكل النفسية، وكذلك تأخر سن الزواج لدى الشباب، بسبب عدم وجود دخل ثابت وتساعد على استيعاب الموارد الإنتاجية على مستويات الاقتصاد كافة، لكونها تنتشر في حيز جغرافي أوسع من المشاريع الكبيرة، وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين المدن والأرياف، وهي الأقل حظاً في النمو والتنمية وتدني الدخل وارتفاع مع معدلات البطالة.

ومما لا شك فيه أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تزيد من حدة المنافسة في السوق المحلي، وتكبح جماح التركز الاحتكاري للمشاريع الكبيرة، وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار، من خلال طرح منتجات بأسعار معقولة تنافس منتجات الشركات الكبيرة وتكمن الأهمية الاجتماعية لهذه المشاريع في أنها تعمل على تحقيق العدالة في توزيع الثروة، والتنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف فئات السكان وتعمل على تحويل الأفكار الاستثمارية إلى مشاريع قائمة وبرأس مال منخفض نسبياً، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، وبذلك تشتمل على تحفيز روح المبادرة والريادة في المجتمع.

وتعمل أيضا على إنشاء الروابط الخلفية والأمامية بين الصناعات القائمة وبين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وتحل هذه المشاريع محل المشاريع الكبيرة التي أجبرت على الخروج من السوق خلال الاضطرابات والأزمات الاقتصادية وخلال فترات الركود الاقتصادي وتفعيل هذه المشاريع لامتصاص الصدمات لما لها من قدرة على البقاء والاستمرار في الاقتصاديات المضطربة وغير المستقرة، في الوقت الذي قد لا تصمد فيه المشاريع الكبيرة وتخرج من السوق وتؤدي دوراً تكميلياً في تعزيز القدرة التنافسية الدولية للشركات الكبيرة، لأنها يمكن أن تنتج أجزاء أو تجميع مكونات المدخلات الوسيطة، وتقديم الخدمات بتكلفة أقل من نظيراتها الأكبر حجماً وتعتبر عاملاً مساعداً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الدولة.

كما تعمل المشاريع الصغيرة على استغلال المخلفات الزراعية والصناعية، التي يؤدي عدم استغلالها إلى تلوث البيئة، مثل المشاريع التي تستخدم مخلفات الورق والكرتون والبلاستيك والكاوتشوك والزجاج والمعادن ومخلفات الزيوت، مما يؤدي إلى رفع القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية المتوفرة بالدولة

وحل مشكلة التلوث البيئي.

وتوضح بيانات التجارة الخارجية مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي كما تبين تركيبة ونوع وطبيعة السلع المصدرة وكذلك المستوردة تدني نسبة الاكتفاء الذاتي، حيث توضح البيانات أن صادرات اليمن تتركز في السلع الأولية المتمثلة في النفط الخام والغاز والذي يمثل حوالي (80-90%) من إجمالي صادرات السلع والخدمات وحوالي (-40 50%) من عائدات النقد الأجنبي إضافة إلى بعض المنتجات الزراعية، بينما تستورد معظم احتياجاتها من الموارد الغذائية والتي تصل إلى حوالى (90-80%) وخاصة القمح (90%) والأرز (100%) و(70%) من الحبوب الأخرى.

ونرى فيما سبق الإشارة إليه من خطوات وإجراءات الحكومة بشأن الإطار العام للسياسة الصناعية وأدواتها ومتطلباتها وكذلك في مكونات برنامج التحول الاقتصادي والاجتماعي الأخير برنامجا وطنيا يحمل بين طياته جوانب كثيرة ومتعددة من متطلبات النهوض بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ورفع جاهزيتها ومقدراتها الإنتاجية والتصديرية والتشغيلية وما يمكن أن نوصي به بهذا الشأن هو تجسيد تعاون وتفاعل حقيقي ومثمر بين فعاليات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية المعنية في تحديد آليات عمل واضحة ومحددة لتنفيذ الآليات المرسومة وفقا لهذه السياسات وهذه البرامج وتجسيدها على أرض الواقع حتى تؤتي ثمارها المنشودة .

مع التأكيد على أهمية شمول هذه البرامج والخطط والاستراتيجيات لآليات عمل تنفيذية تركز على المجالات والعناصر التي نراها هامة وضرورية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدراتها التنافسية وهي رفع المقدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار الأجنبي في الصناعة الوطنية بهدف تعزيز نقل التكنولوجيا.

وتشجيع البحث والتطوير عن طريق سن القوانين الخاصة بتشجيع البحث التعاوني المشترك ما بين هذه الصناعات من جهة وما بين الجامعات ومراكز الأبحاث من جهة أخرى وذلك عن طريق إعفاءات ضريبية للشركات التي تشجع البحث والتطوير، وإعطاء قروض ذات فائدة معقولة ومقبولة على مشاريع البحث والتطوير وتعزيز الترابط والتشابك بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى عن طريق توسيع وتطوير التعاقدات الفرعية بينها.

وتشجيع تحويل العمل للصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المنشآت الكبيرة بحيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة على رفد احتياجات هذه الشركات الكبيرة من كافة احتياجاتها مما قد ينتج لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إنشاء مؤسسة خاصة للصناعات الصغيرة والمتوسطة للإرشاد والتوجيه وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الميسرة والمساعدة في التسويق والتدريب والصيانة .

والنظر في توحيد جهود وبرامج التأهيل للصناعة من الدول والمؤسسات المانحة لتكون في مركز موحد دائم وتتولى إحدى الوزارات أو المؤسسات وضع برامج وآليات وسبل ووسائل إيصال هذه البرامج لمحتاجيها من الصناعات ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها وكذلك توفير المنح والهبات والمساعدات المالية اللازمة للتأهيل والتدريب والتحسين والتطوير.

حيث ما زالت برامج التأهيل متواضعة في جهودها فلا تتجاوز بضعة ملايين من الدولارات سنوياً، ينفق معظمها على خبراء الدول المانحة وعلى عقد الندوات والمؤتمرات ولقاءات العمل المتماثلة المتكررة بمواضيعها والعمل على تشجيع الاندماج ما بين الصناعات المتماثلة الصغيرة والمتوسطة لرفع الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستفادة من الوفورات الاقتصادية ذات الحجم الكبير والتي تمكنها من العمل وفق متطلبات استراتيجيات تطوير الإنتاج وتحسين الجودة واستقطاب المهارات والكفاءات البشرية العالية الكفاءة.

ونرى أيضا في هذا السبيل أنه يتوجب على الحكومة تطبيق توجهاتها في إعادة النظر بالكثير من التشريعات ذات الصبغة الاقتصادية، في أن تضمنها ما يعزز هذا التوجه ويحفز على تحقيقه بتقديم الكثير من الحوافز وبمنح المزيد من الإعفاءات الضريبية والبرامج التمويلية الداعمة وكذلك يتوجب على الحكومة صياغة برنامج وطني للترويج للصناعات الوطنية عموما مع التركيز على منتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأنها الأكثر قدرة على توفير الاحتياجات الاستهلاكية المباشرة للمواطنين والتعريف بها محليا وبالأسواق التصديرية.

ويلزم في هذا الجانب إنشاء مؤسسة أو هيئة حكومية أو حتى وزارة خاصة بها كوزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سريلانكا لرعاية هذه المشاريع نظراً لأهميتها الاقتصادية، ولأن هذه المشاريع قد أثبتت عبر التجربة أنها أكثر قدرة من المشاريع الكبيرة على الصمود في وجه المتغيرات التقنية والأزمات والتقلبات الاقتصادية، وتكون مهمة هذه الهيئة الاطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجاربهم في تنمية وتطوير هذا القطاع .

وتقييم المشورة الفنية والمالية والإدارية والتسويقية المجانية للمشاريع الاقتصادية العاملة في الاقتصاد اليمني، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإقامة المعارض المحلية المتخصصة بشكل دائم للترويج وتسويق منتجاتها، والبيع على أساس العروض المستمرة ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاشتراك في المعارض المحلية والدولية، وإيجاد المؤسسات التي تقوم بتزويد هذه المشاريع بالمعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية، والدول المحتملة لصادرات هذه المشاريع، من خلال تفعيل دور الممثليات التجارية اليمنية في الخارج، لتقوم بتعريف البلدان التي تعمل بها على الصادرات اليمنية، ودراسة فرص التصدير لهذه البلدان.

وكذلك في إخضاع المنتجات الوطنية لمتطلبات الجودة، حتى تكون قادرة على منافسة السلع المستوردة، على أساس السعر والجودة وإلزام المؤسسات الحكومية بشراء احتياجاتها من السلع المنتجة محلياً، حتى ولو كانت أسعارها مرتفعة قليلاً.

العمل على تطوير قاعدة معلومات متخصصة في المجالات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة بصفة خاصة، ومعلومات عن مصادر المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والدول المنتجة للآلات والمعدات اللازمة لإقامة أية صناعة والأسعار التقريبية لها، ومعلومات عن احتياجات السوق، والأسواق المحتملة للتصدير، ومصادر التمويل ومعلومات عن فرص المشاركة في المعارض العربية والدولية وتوفير خدمات بتكلفة رمزية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية والخدمات الإدارية والتدريبية والتسويقية والاستشارية، التي تحتاجها هذه المشاريع.

اختيار أفضل 50 100- مشروع من المشاريع الواعدة سنوياً وعلى مستوى الوطن، وتمييزها عن بقية المشاريع، وتقديم الحوافز المناسبة لها، ليكون ذلك عاملاً منافساً ومشجعاً للمشاريع الأخرى على الإبداع والتميز، حتى تكون من ضمن المشاريع التي تحظى بهذه الحوافز وكذلك تشجيع إقامة الجمعيات التعاونية التي تهتم بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعمل على إيجاد قوة تفاوضية كبيرة لهذه المشاريع، لممارسة الضغط على المؤسسات المالية لمنح قروض بشروط ميسرة، والشراء الجماعي لمستلزمات الإنتاج.

ومما سبق وتم عرضه يمكن التوصل إلى جملة من التوصيات أو الاقتراحات يتعين على الدولة بالاشتراك والتعاون مع القطاع الخاص اتخاذها من شأنها تفعيل سياسة الإنعاش الصناعي وتعزيز وضعية التنمية الاقتصادية على مختلف الأصعدة وهي على النحو التالي:

- ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية وتفعيل وتعزيز إدارة التجارة الداخلية بما يكفل منع الاحتكار وإغراق السوق بالسلع غير الضرورية وضبط الأسعار وتوفير السلع الضرورية وحماية المنتج المحلي والفاقد منه وخفض تكاليف التسويق.. الخ.

- إنعاش القطاع الزراعي والسمكي والصناعات الوطنية المتوقفة كمصنع الغزل والنسيج ومصانع الإسمنت والصناعات الحرفية...الخ وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي والتوسع في نشر الوعي الإنتاجي والاستهلاكي في أوساط المجتمع وبالأخص فيما يتعلق بترشيد الاستهلاك من السلع غير الأساسية والحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي.

- ضرورة توحيد وتنسيق جهود الحكومة والعمل معها ككيان موحد من أجل تحقيق فعاليات السياسات المتخذة وتحقيق أهدافها ومساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشاكل التنموية والعمل على التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية والخطوات العملية بمشاركة المجتمع، وجميع المؤسسات الحكومية والخاصة لإحداث تنمية مستدامة.

- الاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنمية، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الاستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي وتسهيل الإجراءات الروتينية لعمليات الاستثمار والتطبيق السليم للقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وردع مخالفيها، ويتعين أن يكون للدولة دور قوي وفعال في هذا المجال خاصة عن طريق تشكيل لجنة متخصصة تتكون من خبراء تقوم بالتعمق في تحليل الظاهرة واقتراح الحلول والمعالجات.

تكمن الأهمية الاجتماعية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق العدالة في توزيع الثروة

*وكيل وزارة المالية- كاتب وباحث في الشأن الاقتصادي- رئيس المركز الاستراتيجي اليمني للدراسات والأبحاث

يعيش القطاع المصرفي عدداً من الأزمات في ظل الانقسام النقدي والمالي بين أطراف الحرب الرئيسيين ، وتصاعدت تلك الأزمات في ظل فشل كافة المساعي المحلية والدولية لتحييد الاقتصاد الوطني وتوحيد البنك المركزي اليمني ، وأصبح استمرار نشاط البنوك التجارية والإسلامية في ظل سلطتين نقديتين تتصارع النفوذ والسيطرة على القطاع المصرفي مكللاً بالمخاطر.

أزمات القطاع المصرفي تتصاعد في ظل الانقسام النقدي

رشيد الحداد

أزمة ثقة بين المودعين والبنوك

تسبب الانقسام النقدي بين صنعاء وعدن في إرباك شديد لأداء القطاع المصرفي اليمني، ومثّل صدمة للبنوك كادت أن تتسبب بكارثة اقتصادية لو انجرف المودعون إلى سحب كافة ودائعهم من البنوك والمصارف اليمنية بسبب ارتفاع معدل المخاوف من انهيار العملة وضياع ممتلكاتهم من الأموال المودعة في البنوك، ويرى خبراء ماليون أن أزمة السيولة والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها البنوك متضمنة عدم سحب أي سيولة نقدية تتجاوز سقف الـ 100 ألف ريال حينها حدت من عملية سحب الودائع من البنوك التجارية والإسلامية ، لكنها في الوقت نفسه أدت إلى أزمة ثقة كبرى بين المودعين والبنوك وبين البنوك والبنك المركزي ،الذي ترك البنوك تواجه تداعيات الانقسام النقدي ، فقرار نقل البنك المركزي إلى عدن لم يتضمن أية معالجات لفوائد الدين العام المحلي الذي تعد البنوك من كبار المستثمرين فيه ، وتسبب بتجميد ما يقرب من 65% من إجمالي أصول البنوك والتي لا تزال حتى اليوم شبه مجمدة دون أية حلول ، وبينما كان يفترض أن يواصل البنك المركزي اليمني في عدن سداد فوائد الدين العام من أجل إنعاش البنوك التي أصيبت بحالة الركود الحاد نتيجة عزوف المودعين عن الإيداع في البنوك تجنباً للوقوع في شراك أزمة السيولة التي ظهرت بعد نقل البنك المركزي وتوقفت عن تزويد البنوك بالسيولة النقدية، هذه الفوائد التي بلغت 521 مليار ريال أو ما نسبته 19,9% من إجمالي النفقات في الموازنة العامة للعام 2014، وارتفعت إلى 605,5 مليار ريال بما نسبته 30.7% من النفقات العامة عام 2015، وفق تقرير المستجدات الاجتماعية والاقتصادية الصادرة عن وزارة التخطيط في مارس 2016 .

أزمة حسابات البنوك اليمنية في لبنان

تحولت مصارف لبنان خلال سنوات الحرب إلى نافذة هامة من خلالها استطاعت البنوك اليمنية التواصل مع المؤسسات المصرفية الإقليمية والدولية الرسمية ؛ وهو ما مكنها من الاستمرار في تقديم التسهيلات التي كانت تقدمها البنوك التجارية والإسلامية للمستوردين في بلد يواجه قيوداً مالية شديدة دولياً ويعاني من صراع وانقسام داخلي ، ويعتمد على توفير احتياجاته الأساسية من الأسواق الخارجية بنسبة 90% ، لكن تلك التسهيلات توقفت بشكل مفاجئ أواخر العام 2019 ، بفعل الأزمة المالية التي ضربت المصارف اللبنانية وأدت إلى تجميد حسابات البنوك اليمنية في بيروت .

ووفقا لما أوردته النشرة الاقتصادية الصادرة عن مركز صنعاء للدراسات في تقريرها الشهري الصادر في مايو 2020، فإن البنوك اليمنية وجدت نفسها غير قادرة على سحب أو تحويل أموالها، وعجزت عن التصرف بقرابة 250 مليون دولار من النقد الأجنبي كانت في حساباتها الوسيطة في البنوك اللبنانية، وهو ما أدى إلى تراجع دورها الأساسي في تسهيل استيراد السلع الأساسية إلى اليمن، ومنذ تصاعد الأزمة المالية في لبنان أواخر العام 2019 ، تواجه البنوك اليمنية صعوبة في الحصول على بنوك وسيطة بديلة ومرنة مثل المصارف اللبنانية ، ويشكو المصدرون والمستوردون في اليمن من تأخر عملية الشحن وارتفاع الأسعار.

أزمة بيانات وصراع نفوذ بين بنكي صنعاء وعدن

وفي ظل وجود بنكين مركزيين كل بنك يمثل طرفا من أطراف الصراع ، يحاول البنك المركزي في عدن فرض نفوذه على البنوك والمصارف العاملة في صنعاء، ويرفض بنك صنعاء تلك المحاولات ويصفها بالابتزاز مع السماح للبنوك التجارية والإسلامية في صنعاء بالتعاون مع بنك عدن وتزويده بالبيانات المطلوبة ، بنك عدن وللمرة الثانية خلال عامين طالب البنوك التجارية والإسلامية في أغسطس 2021 ، بنقل عملياتها ومقراتها من مدينة صنعاء إلى مدينة عدن ، ومنح البنوك 15 يوماً لتنفيذ قرار النقل ملمحاً باتخاذ إجراءات وعقوبات عليها في حال عدم المثول لتوجيهاته ، وهي الدعوة التي رد عليها البنك في صنعاء بالرفض المطلق في بيان مماثل أواخر الشهر نفسه، متهماً بنك عدن بالضغط على البنوك وضرب ما تبقى من استقرار في القطاع المصرفي ، وأكد أنه لا يمانع في أي من الأوقات قيام البنوك بتزويد مركزي عدن بكافة البيانات والتقارير التي تخص عملاء وعمليات البنوك في فروعها العاملة في النطاق الإشرافي للبنك المركزي بعدن ، بشكل سليم يقلل من معاناة المواطنين في تلك المناطق.

من جانبها أكدت جمعية البنوك اليمنية في بيان صادر عنها منتصف أغسطس من العام الماضي ، رفضها للضغوط والممارسات التي يقوم بها البنك المركزي في عدن ضد المؤسسات المصرفية ، ونفت وجود أي نص قانوني يعطي البنك المركزي حق تحديد موقع المركز الرئيسي للبنوك ، أو فرض نقل المركز الرئيسي إلى موقع آخر، كما أشارت إلى أنه ووفقا لقانون البنك المركزي فإن من مسؤولياته الحفاظ على أموال المودعين، ومن الواضح أن انتقال المراكز الرئيسية للبنوك إلى مدينة عدن حاليا قد يعرض أموال المودعين للعديد من المخاطر بما في ذلك انخفاض القيمة الفعلية لها بفعل الفارق في أسعار الصرف وغيره من العوامل في حال الانتقال ، وقالت إن البنوك اليمنية تحرص على الالتزام بنصوص القوانين واللوائح المنظمة للعمل المصرفي والالتزام الصارم بنصوص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وجميع ما ورد بالقوائم الصادرة عن الجهات المحلية والدولية المعنية بمتابعة الامتثال .

البريد اليمني
YEMEN POST

مزايا تنظيم خدمات البريد والبعائث البريدية

لمستفيدي الخدمة

- **حماية** حقوق المستفيدين
- **ضمان** جودة الخدمات البريدية
- **تحديد** مسؤوليات مقدمي الخدمة
- **تعزيز** الوضوح والشفافية في تفاصيل تقديم الخدمة

للمستثمر

01 دعم المشغلين والوكالات البريدية لتقديم خدمات بريدية وفق معايير تكفل تحقيق جودة الخدمة واضافة قيمة للمستفيد والمستثمر .

02 تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع .

03 تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات البريدية ورعاية تطوير وتنمية السوق .

04 تحفيز الابتكار وتشجيع التنافسية في تقديم الخدمات.

05 تحقيق الفعالية في سوق الخدمات البريدية .

للمجتمع

- ضمان الوفاء باحتياجات المجتمع
- شمول الخدمات البريدية
- حوكمة الخدمات وفق المعايير المهنية
- تحقيق متطلبات الاعتمادية والموثوقية
- تطبيق المعايير والاشتراطات العالمية وتحسين مستوى اليمن في مؤشرات التقييم العالمية للخدمات البريدية.

نشأة وتطور البنوك المركزية (3)

في سياق الأوضاع والظروف والأحوال النقدية والائتمانية التي مرت بها البنوك المركزية، تطورت مهام ووظائف البنوك المركزية، والقواعد والأساليب التي تسير عليها في ممارساتها العملية، وفي هذا الجانب نذكر على وجه العموم بعضاً منها:

ارتبط إصدار النقود الورقية بنشأة البنوك المركزية العريقة، لتوحيد العملة أو الرقابة عليها، وخلق ثقة الجمهور في التعامل والتداول بها والتأثير على الائتمان المصرفي متى كان ذلك مناسباً.

محمد عبد الله الرحومي

نظام الاحتياطي الأمريكي

تتكون مصارف الاحتياطي الأمريكي من 12 مصرفاً إقليمياً تساهم فيها المصارف التجارية، المعروفة باسم المصارف الوطنية التي تخضع للنظام المصرفي الفيدرالي وتعليمات نظام الاحتياطي الفيدرالي ومراقب العملة، وهي تقوم بدور مهم في جمع وتنظيم المعلومات ضمن مناطقها الإقليمية، وتقترح معدل الحسم لمجلس الحكام، وتلتزم بقراراته، ويدار كل مصرف إحتياطي فيدرالي من مجلس إدارة إقليمي مؤلف من 9 أعضاء على مستوى 3 فئآت، بهدف تعزيز التمثيل المحلي في كل إقليم، والحد من سلطة المصارف التجارية الأخرى، في إختيار رؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي، حيث تختار المصارف الوطنية 3 أعضاء يمثلون الأحفول الاقتصادية والنقابية، ويتولى مجلس الحكام تعيين 3 أعضاء، ويتم اختيار رئيس مجلس الإدارة ونائبه من بينهم، ويصبح رؤوساء مجالس هذه المصارف أعضاء في اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة بالتناوب كل 4 في دورة واحدة وأهم مكونات الهرم والجهاز الاحتياطي الفيدرالي هي:-

1 – مجلس الحكام

وهويمثل قمة ألهرم والجهاز المركزي الاحتياطي الفيدرالي، ويتولى تحديد السياسة لنقدية، وفقاً للاتجاهات التي تضعها لجنة السوق المتوحة، وهوالذي يقوم بتنفيذ الخصم والاحتياطي الإلزامي، ويشرف على أعمال المصارف الإقليمية، ويقوم بتنظيم أعمال المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتألف المجلس من : 7 أعضاء، يعينهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي لمدة 14 عاماً غير قابلة للتجديد، وتنتهي كل سنتين ولاية أحد الأعضاء، كما ويتم تعيين رئيس مجلس الحكام ونائبه من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بعد موافقة مجلس الشيوخ لمدة 4 سنوات، يكن تجديدها لكونهما عضوين في مجلس الحكام.

2 - اللجنة الفيدرالية في السوق ألمفتوحة

وتعتبر الهيئة الأساسية لتحديد اتجاهات السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتتكون من : جميع أعضاء مجلس الحكام، ورئيس أوالنائب الأول لمصرف الاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، إضافة إلى 4 من رؤساء مصارف الاحتياطي الفيدرالي، الذين يتناوبون على عضوية اللجنة بطريقة المداورة.

خامسا: المصرف المركزي المصري

ووفقاً للنظام الأساسي الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم (59) في 6 فبراير عام 1993م يرأسه محافظ البنك، ويظم إليه 14 عضواً هم : نائبا المحافظ، ورئيس الهيئة العامة لسوق المال، واثنان من مجالس إدارة البنوك، وممثلون لقطاع الأعمال، ثلاثة ممثلين عن وزارة الاقتصاد، والمالية، التخطيط، وأربعة أعضاء من كبار المتخصصين في المسائل المالية والنقدية والمصرفية، ويعين المحافظ ونائبه من قبل رئيس الجمهورية، لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، ويتم اختيار ال 8 أعضاء الآخرين بقرار من رئيس الوزراء، بما من شأنه إطلاق العنان لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لتعيين كبار المسؤولين في البنك المركزي، باعتباره أحد أهم مؤسسات الدولة العامة، الذي يتولى ربط السياسة النقدية بالسياسة الاقتصادية والمالية، وتنظيم السياسة النقدية والائتمانية، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة

العامة للدولة، وبما يساعد على تنمية الاقتصاد القومي، ودعم واستقرار النقد المصري، والتأثير على الائتمان بم يلائم الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط الاقتصادي، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الاضطرابات الاقتصادية والمالية العامة والمحلية، والاشتراك في إعداد الموازنة العامة للدولة.

سادسا: مصرف قطر الوطني

وبموجب القانون رقم (15) 1993 تحولت مؤسسة النقد القطرية إلى مصرف مركزي يديره مجلس إدارة يتكون من من المحافظ بدرجة وزير، ونائب المحافظ بدرجة وكيل بدرجة وكيل، إضافة إلى 5 أعضاء آخرين من ذوي الخبرة الاقتصادية والمالية والمصرفية والقانونية، ويتم تعيين كبار المسؤولين بناءً على ترشيح وزير المالية، ووزير الاقتصاد والتجارة، ويصدر بهم مرسوم من أمير البلاد، ويعيَّن المحافظ ونائبه لمدة خمس سنوات، وبقية الأعضاء الآخرين لمدة ثلاث سنوات، جميعها قابلة للتجديد، ولا يشارك في صلاحيات التعيين أي جهة أوهيئة في البلاد، هذا وقد أناط القانون لمصرف قطر المركزي مهام الحفاظ على قيمة العملة وتحقيق الاستقرار النقدي، وحرية التحويل، ووضع النظام المالي والائتماني والمصرفي، والنقدي السليم، علاوة على مراقبة المصارف بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية والخطة العامة للدولة.

سابعا: البنك المركزي اليمني

بعد تحقيق الوحدة اليمنية في 22 مايو1990، ظلت اليمن من الدول الأقل نمواً في العالم، وظل الاقتصاد اليمني يعاني من مشاكل واختلالات بنيوية وهيكلية شديدة، وتعرضت البلاد لأزمات اقتصادية ومالية ونقدية متتابعة، واضطرابات سياسية متفاحشة، أدت إلى تدهور القوة الشرائية للنقود الوطنية، وارتفاع مستوى الأسعار بصورة متزايدة، أثرت سلباً ومسَّت معيشة كل مواطن في اليمن، واضطرت الحكومة للأخذ ببرامج التكييف والتثبيت التي يقوم بها صندوق النقد الدولي الهيكلي للاقتصاد اليمني منذ عام 1995م، وذلك كحل للتعامل مع المشاكل الاقتصادية والمالية والتغييرات الهيكلية في النظام المصرفي بشكل عام والبنك المركزي بشكل خاص، وملائمة القوانين الجديدة، والاستعداد لمتطلبات العولمة والدخول إلى الألفية الثالثة، ومواجهة التحديات المستقبلية.

وعلى طريق برامج الإصلاح شهد النظام النقدي خطوة في درجة في استقلالية البنك المركزي بموجب القانون الصادر برقم (14) لعام 2000م، الذي نص على أن تتألف الهيئة العليا في البنك المركزي اليمني من المحافظ ونائبه، وممثل عن وزارة المالية، وعضوان آخران، وإدارته التنفيذية برئاسة المحافظ، ويتم تعيينهم من رئيس الجمهورية بناءً على ترشيح مجلس الوزراء، ومدة تعيين المحافظ ونائبه خمس سنوات، وبقية الأعضاء لمدة أربع سنوات من تاريخ تعيينهم، وقابلة للتجديد لأي منهم مالم يوجد سبب يحول دون ذلك، واستهدف القانون العمل بما يعزز اختصاصات البنك، وعلاقاته بالمؤسسات الحكومية والمالية والمصرفية والقيام بدوره الهام في رسم وتنفيذ السياسة النقدية الداخلية والخارجية، وتنظيم ورقابة الكتلة النقدية، وتأمين الاحتياطات النقدية، بما من شأنه تحسين لكفاءة الاقتصادية للبلاد، وتحقيق الاستقرار النقدي والمستوى العام للأسعار.

مؤشرات قياس الاستقلالية

قد قام بعض من الباحثين الاقتصاديين بعدد من التجارب والدراسات لقياس درجة استقلالية المصارف المركزية لعدد من الدول المتقدمة والنامية، وإستخلصوا من قوانين هذه البلدان، ومجموعة من العناصر التشريعية التي تؤثر على درجة استقلالية المصارف المركزية، صممت في أربع مجموعات تندرج كل مجموعة منها لعدد من المتغيرات التشريعية، ووضع درجة، ووزن لكل مجموعة مع متغيراتها، وذلك للتعرف على أدنى وأعلى مستويات الاستقلالية في مصارف تلك البلدان، ووفقاً للمجموعات الواضحة أدناه :-

المجموعة الأولى: أهمية التمثيل الحكومي، تعيين وإنهاء خدمة كبار المسؤلين، وصنفت في متغير واحد، سمِي : المحافظ .

المجموعة الثانية : رسم وتمثيل السياسة النقدية، أسلوب حل التعارض بين السلطة النقدية والسلطة التنفيذية في توجهات السياسة النقدية، وصنفت في متغير واحد باسم : صياغة السياسة النقدية.

المجموعة الثالثة : أهداف السلطة النقدية، والأهمية النسبية لتحييد الأسعار بينها، وصنفت في متغير واحد أطلق عليه باسم: الأهداف .

المجموعة الرابعة: حدود اقتراض الحكومة من السلطة النقدية، تبعاً لحجم القروض، والسعر، وتاريخ الاستحقاق أوالاسترداد، والتوريق، وتم جمعها في متغير واحد تحت اسم: حدود اقراض الحكومة.

المصارف المركزية التي تكون فيها المدة القانونية لتعيين المحافظ أطول، تعتبر أكثر استقلالية.

وتتعزز هذه الاستقلالية بكفاءة ومستوى شخصية العناصر القيادية في المصرف، ودورهم في المحافظة على استقلالية السلطة والسياسة النقدية، وتمتعهم بصلاحيات واسعة في صياغة وتمثيل السياسة النقدية، عدم تدخل السلطة التنفيذية في حالة التعارض.

كما أن قيادة المصرف أوالسلطة النقدية التي تحدد هدفها الأساسي أوالوحيد باستقرار الأسعار، تكون أكثر استقلالاً كذلك، كما أن التي تعطي الأهمية النسبيه لاستقرار لأسعار مقارنة بالأهداف الآخرى، والتي قد تتجاوز قدرتها، وأدواتها المتاحه مثل تحقيق النمو، وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، أما الأهداف التي تتعارض معها، وتتعدد، فذلك مما يعيق السلطه النقدية عن تحقيق هدفها الأساسي، ويجعلها تقف مع أجهزة الدوله في تحقيق تلك الأهداف.

وأنه كلما كانت القيود في قانون المصرف المركزي على الأقراض للحكومه أشد صرامه، كان المصرف أكثر استقلالاً من التي تخضع للقرارات الناتجه عن التشريعات الداخليه أوالممارسه العملية التي تُسخر السياسة النقدية لتمويل عجز الميزانية ورفع معدلات التضخم وإلحاق الضرر بتدهور قيمة العملة المحلية على المديين القصير والطويل.

والجدير بالذكر أن طبيعة العلاقات، وتقاليد العمل أوالممارسه الفعليه، والأعراف بين السلطه النقدية والحكومة وشخصية كبار المسئولين، قد تختلف عن ما يضعه القانون من حدود استقلالية السلطة النقدية، فمثلاً الاتفاقات الضمنية بين السلطة النقدية، والسلطة المالية على توزيع العمل بينهما أوتنازل احدهما بناء على ممارسات سابقة عن بعض صلاحياتها، أوتعرض البلاد لأزمة مالية أواقتصادية مؤقتة، أودخولها في الحروب حيث يتضاف الإنفاق، أوخوض الحملات والتجاذبات الحزبية للدعايات الأنتخابية.

وامتداد صلاحية السلطه النقدية لتشمل سياسة سعر الصرف يعتبر من أهم العناصر لاستقلالية السلطه النقديه لأي بلد، لما من شأنه تعزيز الحفاظ على القيمة الشرائية للعملة الوطنية والتأثير اللازم على الائتمان، والتنسيق مع السلطة المالية، واتخاذ التدابير والإجراءات الفاعلة لتسريع نموالناتج المحلي، ومواجهة الاضطرابات والأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحلية والمستوردة، لكبح جماح التضخم وارتفاع الأسعار.

بعد تحقيق الوحدة اليمنية ظلت اليمن من الدول الأقل نمواً في العالم، وظل الاقتصاد اليمني يعاني من مشاكل واختلالات بنيوية وهيكلية شديدة، وتعرضت البلاد لأزمات اقتصادية ومالية ونقدية متتابعة، أدت إلى تدهور القوة الشرائية للنقود الوطنية

المصادر :

* غسان العياشي: المصارف المركزية والدولة – إتحاد المصارف العربية، 1998.
* جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الندوة العربية الأولى للمصارف، بيروت– تشرين ثاني 1972.
*تقرير البنك المركزي اليمني 72 /1973.
* د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار ألنهضة العربية 1969،
* د. صبحي تادرس : مرجع سابق.
د. رشدي شيحة : القتصاد النقدي والمصرفي،
* د. محمد زكي شافعي: مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية 1969.
* د. صبحي تادرس : مرجع سابق.
* د. رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي والمصرفي.

السريع للحوالات
ALSAREA TRANSFER

عروض كاك بنك
في شهر الخير

حول عبر السريع والعمولة
نـص علينـا ونـص عليـك

mobile money
موبايل موني

خصم 7.5% من قيمة مشترياتك
من محفظة موبايل مـوني

8003033
778003033

باقـات 4G الإسبوعية

- للإشتراك اتصل على الرقم 444.
- السعر شامل الضريبة.
- فترة الصلاحية 7 أيام.
- لمزيد من المعلومات أرسل (4) إلى 123 مجانا.

Yemen Mobile يمن موبايل

معنا .. إتصالك أسهل

4G LTE

yemenmobile.com.ye

yemenmobileye1

yemenmobileye1

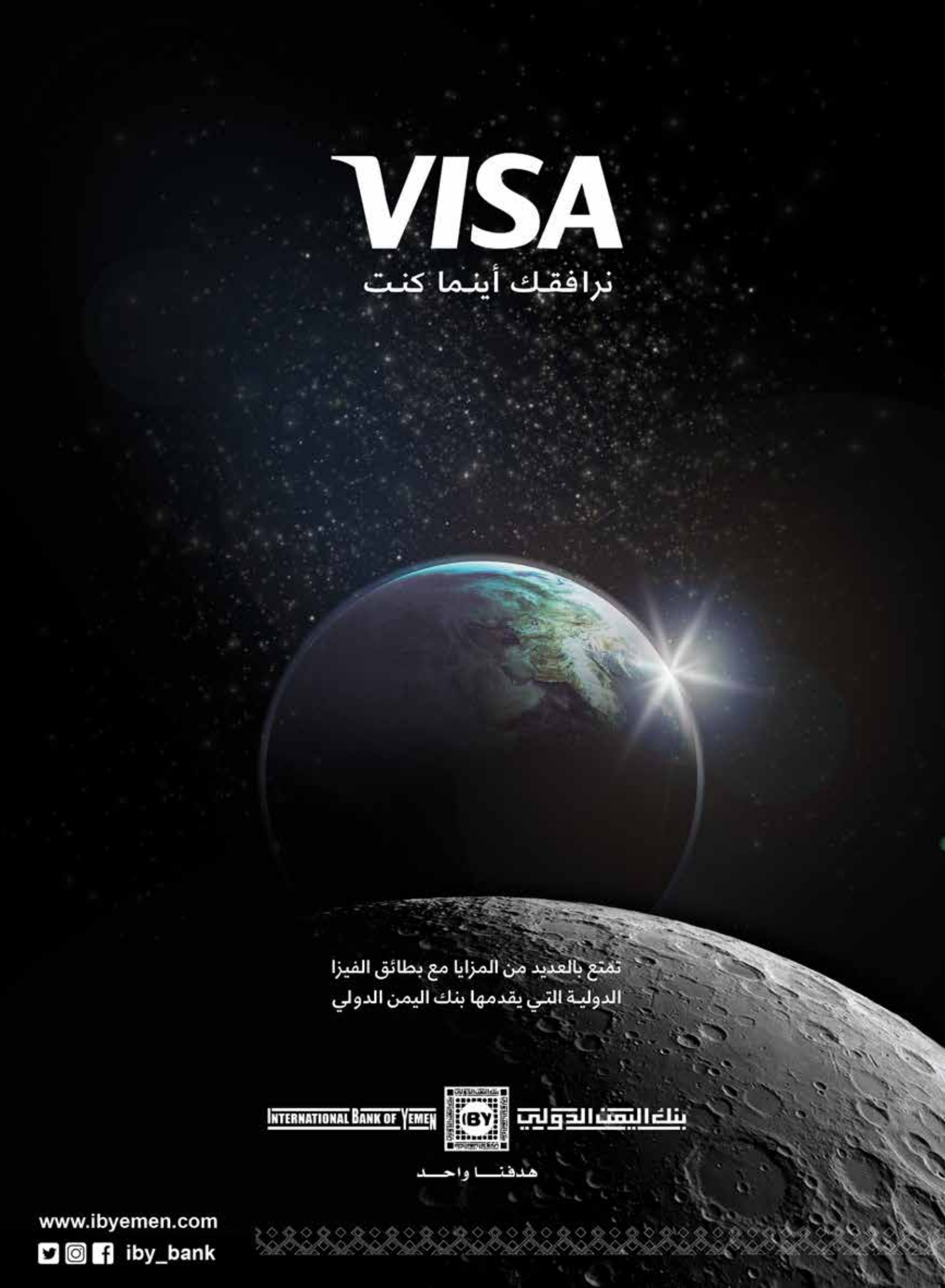
VISA
نرافقك أينما كنت
تمتع بالعديد من المزايا مع بطائق الفيزا
الدولية التي يقدمها بنك اليمن الدولي
INTERNATIONAL BANK OF YEMEN
IBY
بنك اليمن الدولي
هدفنا واحد
www.ibyemen.com
iby_bank